الفصل الأول

الإطار المنهجي والدراسات السابقة

مقدمة:

البطالة هي ظاهرة اقتصادية بدا ظهورها بشكل ملموس مع ازدهار الصناعة إذ لم يكن للبطالة معني في المجتمعات الريفية والتقليدية طبقا لمنظمة العمل الدولية فان العاطل هو كل قادر على العمل وراغب ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى من خلال هذا التعريف يتضح انه ليس كل من لا يعمل عاطل فالتلاميذ والمعاقين والمسنين والمتقاعدين ومن هم في غني عن العمل لا يتم اعتبارهم عاطلين عن العمل وتختلف نسبة العاطلين حسب الوسط(حضري أو قروي) وحسب الجنس والسن ونوع التعليم والمستوي الدراسي.

ومشكلة البطالة مشكلة قديمة وقد ناقشتها عدة مؤتمرات دولية ومؤسسات علمية واقترحت حلولا لها لأنها مشكلة اقتصادية اجتماعية سياسية لابد من النظر إليها والاهتمام بها من اجل علاجها والسودان كغيره من الدول النامية يواجه بكثير من الصعوبات والتحديات الاقتصادية والتي انعكست في معدلات متزايدة من التضخم وأفضت إلى نسب عالية من البطالة ليس فقط من حيث المقارنة بالمتاح من فرص العمل، بل أيضا من خلال تزايد أعداد الراغبين والقادرين على العمل خاصة وسط الشباب والخريجين والذين تتزايد أعدادهم عاما بعد عام.

البطالة في السودان بشكل عام وبطالة الخريجين على وجه الخصوص يتوقع لها الاستمرار لفترة طويلة بناء على ما توصل إليه البحث نسبة لوجود أعداد كبيرة من الخريجين من أصحاب المؤهلات العليا والمتوسطة وان من المتخرجين فئات عدة ومسالة تشغيلهم والتصدي للبطالة يصعب لعدم وجود قنوات وظيفية تستوعب هذا العدد الكبير من الخريجين وخاصة مع ثورة التعليم العالي وزيادة عدد الجامعات فالبطالة تؤثر على التنمية البشرية كما إنها احدي عوامل إهدار الموارد الاقتصادية والبشرية وهي من اخطر مشاكل الدول النامية لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية إلا إنها لم تحظ بما يتناسب مع أهميتها على المستوي الفعلي في أطار برامج الإصلاح الاقتصادي .

مشكلة البحث:

مما لا شك فيه إن ظاهرة البطالة تعكس حالة الاقتصاد لأي شعب من الشعوب، والبطالة هي انعدام توفر فرص العمل لأفراد المجتمع القادرون على العمل ويبحثون عنه وغالباً ما تكون هذه البطالة من خريجي الجامعات والمعاهد العليا وتعتبر البطالة من المشاكل التي يعاني منها

السودان ذلك لما لها من آثار سلبية على الاقتصاد والنمو الاقتصادي وتمثلت بطالة الخريجين وتزايدها بسبب سياسات التعليم العالي والزيادة المطردة في أعداد الخريجيين من الجامعات والمعاهد العليا إحدى عوامل إهدار الموارد البشرية فالعنصر البشري هو أساس التطور والنماء وإذا اردنا تحقيق نمو اقتصادي لابد من الاهتمام برأس المال البشري,

ما هو اثر بطالة الخريجين على النمو الاقتصادي؟

أسئلة البحث:

- ما هو اثر بطالة الخريجين على الناتج القومي الإجمالي؟
- ما هو اثر بطالة الخريجين على متوسط دخل الفرد؟
- ما هو اثر بطالة الخريجين على الفقر؟
- ما هو اثر بطالة الخريجين على الميزان التجاري؟

فروض البحث:

_ هنالك علاقة طردية بين بطالة الخريجين ومعدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي

_هنالك علاقة طردية بين بطالة الخريجين ومتوسط دخل الفرد

_هنالك علاقة طردية بين بطالة الخريجين والفقر

_هنالك علاقة طردية بين بطالة الخريجين والميزان التجاري

أهمية البحث:

البطالة من أهم المواضيع الاقتصادية والاجتماعية لأي دولة، ومن أكثرها خطورة، فكلما زاد عدد العاطلين عن العمل زادت خسائر الاقتصاد الوطني لأي دولة، وتزداد أهمية هذه الظاهرة في الدول النامية ، لذلك لابد من وجود حلول تنموية اقتصادية بقيام العديد من الاستثمارات الوطنية والأجنبية في مجال الزراعة والصناعة والخدمات وفق رؤى وشروط محددة توفر وظائف لخريجي الجامعات والمعاهد العليا للاستفادة من هذه الطاقات في تحقيق التنمية الاقتصادية وان يتم الاهتمام بهذه الشريحة ودراستها وتقديم الحلول الناجحة لمشكلة البطالة .

كما إن عملية توظيف الموارد البشرية هي من العوامل الجوهرية في التنمية الاقتصادية لذلك تبرز أهمية هذا البحث عله يجد بعض الحلول.

أهداف البحث:

_ تشغيل الطاقات العاطلة الموجودة في مختلف قطاعات الاقتصاد

_ التخفيف من حدة الفقر إذ إن البطالة والفقر وجهين لعملة واحدة لاسيما إن الخريجين يمثلون الشريحة المستنيرة والمتعطلة التي تملك الطاقة الحقيقية والكامنة لرفع عجلة التنمية للبلاد .

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي والمنهج الإحصائي التحليلي في دراسة الظاهرة .

مصادر جمع البيانات:

تعتمد الدراسة على المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والمراجع والدوريات والتقارير والبحوث العلمية المتقدمة لنيل درجات الماجستير والدكتوراه والأوراق العلمية بالإضافة إلى بعض البيانات من وزارة العمل ولجنة الاختيار للخدمة العامة والجهاز المركزي للإحصاء والمصادر الأولية.

حدود البحث:

الحدود الزمانية: 2008م- 2013م

الحدود المكانية: السودان

هيكل البحث:

اشتمل البحث على أربعة فصول ، حيث اشتمل الفصل الأول على الإطار المنهجي والدراسات السابقة، والفصل الثاني تناول الإطار النظري للبحث من خلال ثلاثة مباحث، المبحث الأول تناول مفهوم النمو الاقتصادي، أما المبحث الثاني فيه مفهوم وتعريف البطالة، و المبحث الثالث تناول قياس البطالة، أما الفصل الثالث تناول

بطالة الخريجين وأثرها على النمو الاقتصادي في السودان، من خلال ثلاثة مباحث، المبحث الأول تناول البطالة في السودان أسبابها ،أنواعها،حجمها، أما المبحث الثاني تناول بطالة الخريجين أسبابها ،حجمها، و المبحث الثالث تناول اثر بطالة الخريجين على الناتج المحلي الاجمالي، أما الفصل الرابع اشتمل على الخاتمة وفيها النتائج والتوصيات وتوصيات ببحوث مستقبلية. وختم البحث بالمصادر والمراجع

الدراسات السابقة:

1/دراسة محمد احمد عمر بابكر ،معالجة فائض العمالة في السودان ،بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراة في الاقتصاد جامعة امدرمان الاسلامية **(2000م)**[1]:

نبذة عن الدراسة:يعالج موضوع الدراسة مشكلة فائض العمالة في السودان وذلك في خمسة فصول يتعرض الباحث في الثلاث الأولي منها للقوي العاملة وفائض العمالة في الدول النامية كاشفا عن حقيقة المشكلة والقوى العاملة في القطاع العام وتجربة تخطيط القوي العاملة بينما خصص الرابع والخامس للمعالجات الإسلامية وقد كان الغرض من البحث التعرف على ماهية المشكلة في حقيقتها ومن ثم إيجاد معالجات وحلول لها وقد عرض الباحث من خلال هذه الرسالة نماذج من المعالجات التي يقدمها أو يمكن إن يقدمها الاقتصاد الإسلامي على ضوء الأحكام الشرعية والتعاليم المرعبة

مشكلة الدراسة:فائض العمالة في السودان ومشكلة القوى العاملة في القطاع العام

منهجية الدراسة:اتبع الدارس النهج الاحصائي التحليلي

نتائج الدراسة: وتوصل البحث إلى إن جذور المشكلة تكمن في سوء تخطيط القوي العاملة وقلة الاهتمام به في فترات التخطيط الاقتصادي وان مشكلة التنمية الاقتصادية لازالت تعترض الاقتصاد السوداني كغيره من الاقتصاديات النامية مما سبب قلة في الإنتاجية وتدنيا في الأجور وبالتالي قلة فرص العمل مما يعني تدويم مشكلة البطالة كما اثر على القوي العاملة على الخصوص وجود الوسائط والمحسوبية مع عدم الاهتمام بالجانب النوعي للقوي العاملة الشيء الذي أصاب هيكل القوي العاملة بالضمور والهيكل الوظيفي بالترهل وهذه هي ما توصف ب(فائض العمالة) أو التضخم الوظيفي في مؤسسات القطاع العام وعلى ضوء أسباب المشكلة عرض البحث ما هو موجود من معالجات لينظر مدى قدرتها على حل مشكلة فائض العمالة بنوعيها الكمي والنوعي

توصيات الدراسة: وقد تمثل في نوعين من المعالجات

- الأولي المعالجات الاقتصادية الغربية الوصفية

---

[1] محمد احمد عمر بابكر ، **معالجة فائض العمالة في السودان**، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد جامعة امدرمان الاسلامية 2000م

الثانية المعالجات الاقتصادية الإسلامية وهي التي كرس الباحث لها حيزا عظيما في البحث ليجلي حقيقتها من هذا المنظور الإسلامي ويكشف عن أهميتها ومدي توافقها مع الواقع المعاصر وقد خرج البحث فيما يتعلق بالمعالجة بنتائج تظهر قدرة الاقتصاد الإسلامي على حل مثل هذه المشكلات وبشر بإعادة الحياة للقوى العاملة تمثلت جملتها في اقتصاد سوق العمل على قوي العمل الرجالية دون النسائية مع تخصيص مكان لهن عند حاجتهن إلى العمل وفي مجال تخصصهن وفتح باب الاستخدام الذاتي وما سوي ذلك مما يتعلق بالاقتصاد الإسلامي تطبيق نموذج الإيثار وقد صيغت هذه المعالجات الإسلامية في نماذج تمثل النموذج الأول في موسي –شعيب النموذج القرآني، والثاني في نموذج الرسول (ص)والصحابة نموذج الإيثار والمواساة إضافة إلى نظام الزكاة ونظام النفقات

2/دراسة سامية على رحمة، **سياسات التعليم العالي وبطالة الخريجين** ،رسالة ماجستير غير منشورة في التخطيط التنموي جامعة الخرطوم(2004م) [1]:

نبذة عن الدراسة: اهتمت الدراسة بتسليط الضوء على العلاقة بين سياسات التعليم العالي وبطالة الخريجين في السودان باعتبارها ظاهرة تنعكس آثارها على الخريجين العاطلين عن العمل مما يكون له الأثر السالب على الفرد والمجتمع بأسره .

مشكلة الدراسة:اثر سياسات التعليم العالي على البطالة في السودان

منهجية الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة على البيانات الأولية والثانوية واتبعت المنهج الوصفي التحليلي في عرض وتحليل المعلومات التي تم الحصول على ها وفي المصادر الأولية استخدمت المقابلة مع بعض ممثلي الوزارات المعنية بسياسات التعليم العالي والقوى العاملة لمعرفة وجهات نظرهم والمعوقات التي تواجه استيعاب الخريجين

فروض الدراسة: انطلقت هذه الدراسة من الفروض التالية :

- إن سياسة الدولة غير المتناغمة أدت إلى زيادة معدلات البطالة وسط الخريجين
- ن البطالة وسط الخريجين تؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في البلاد.
- إن البطالة وسط الخريجين تؤدي إلى آثار نفسية واجتماعية واقتصادية سالبة وسط هذه

---

[1] سامية على رحمة، **سياسة التعليم العالي وبطالة الخريجين**، رسالة ماجستير غير منشورة في التخطيط التنموي جامعة الخرطوم 2004م

الشريحة وتنعكس على المجتمع بأسره

نتائج الدراسة: ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- عدم التناغم بين السياسات التعليمية وسياسات الاستخدام .
- عدم مواكبة المناهج التعليمية للتطورات التكنولوجية.
- غياب التخطيط للقطاع التعليمي _صعوبة التنبؤ باحتياجات سوق العمل والإنتاج .
- ضعف مساهمة القطاع الخاص في استيعاب الخريجين .

أهم التوصيات: اما التوصيات فجاءت على النحو التالي :-

- المراجعة الشاملة للسياسات التعليمية وسياسات الاستخدام.
- تحليل المعلومات وسياسات سوق العمل والإنتاج والهجرة إلى الخارج لاكتساب الخبرة والمهارة والقدرة الإبداعية في العمل.

3/دراسة إشراقة عبد الله محمد على ،**مشكلة البطالة في السودان وآثارها الاقتصادية والاجتماعية** في الفترة من 1970الي 2004،رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد،جامعة النيلين **(2005م)**[1]**:**

مشكلة الدراسة:الاثر الاقتصادي والاجتماعي للبطالة في السودان

أهداف الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى الغاء الضوء على مشكلة البطالة بصفة عامة والعرض لها في السودان باعتبارها احد عوائق التنمية وإيجاد بعض المقترحات التي يمكن إن تساعد في حل المشكلة

فروض الدراسة:

وانطلقت هذه الدراسة من الفروض التالية :_

- إن البطالة هي احد عوامل هدر الموارد الاقتصادية والبشرية .
- البطالة تمثل إحدى المشاكل الرئيسية التي تقف أمام التنمية الاقتصادية في السودان .
- للبطالة آثار اقتصادية واجتماعية ونفسية.

---

[1] إشراقة عبد الله محمد على ،**مشكلة البطالة في السودان وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في الفترة من 1970الي2004**، رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد جامعة النيلين، 2005م.

منهجية الدراسة:

اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي والإحصائي لوصف وتحليل المشكلة واعتمدت على الإحصاءات والبيانات الخاصة بالجهاز المركزي للإحصاء ووزارة العمل ووزارة الرعاية الاجتماعية ووزارة التعليم العالي وتقرير الأمم المتحدة ولم تستخدم هذه الدراسة المصادر الأولية

نتائج الدراسة: أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي :

- قلة المطلوب من القوى العاملة بالمقارنة مع المعروض منها نتيجة لقلة التشغيل وافتقار التنسيق الكامل من المسئولية لربط السياسات السكانية والتعليمية والتدريبية وسياسات توزيع الخريجين بالسياسات الاقتصادية .
- عدم وجود ترابط بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية _مشكلة البطالة مشكلة اجتماعية خطيرة تمثل تحديا كبيرا للمجتمع ينبقي النظر إليها على إنها مشكلة عالمية تؤثر سلبا على التنمية.
- إن مشكلة البطالة سوف تستمر لان هنالك زيادة في معدل الخريجين وزيادة في معدل الهجرة المعاكسة .

أهم التوصيات: وتتمثل أهم التوصيات لهذه الدراسة في الأتي:

- يجب انتهاج تنمية اقتصادية توسعية لتشجيع الاستثمار في القطاع الخاص لامتصاص البطالة إن تتبنى الدولة مشاريع استخدام الشباب وإعطائهم وسائل الإنتاج بقروض ميسرة وتسهيل كافة الطرق للاستثمار
- وضع سياسات استخدام فاعلة ليس فقط مهتمة بمشاكل الخريجين بل بكل الفئات التي تبحث عن العمل .

4/دراسة النور حسب الرسول صلاح، **بطالة الخريجين وانعكاساتها على التنمية البشرية في السودان** "دراسة حالة لبعض من خريجي الجامعات السودانية بولاية الخرطوم "رسالة ماجستير في تنمية المجتمع غير منشورة ،جامعة النيلين**(2008م)** [(1)]**:**

نبذة عن الدراسة: تناولت الدراسة موضوع البطالة وانعكاساتها على التنمية البشرية في السودان بالتطبيق على عينة من خريجي الجامعات السودانية بولاية الخرطوم في الفترة من2000م إلى

[(1)] النور حسب الرسول صلاح، **بطالة الخريجين وانعكاساتها على التنمية البشرية في السودان** "دراسة حالة لبعض من خريجي الجامعات السودانية بولاية الخرطوم" رسالة الماجستير في تنمية المجتمع غير منشورة، جامعة النيلين 2008م

2006

مشكلة الدراسة:ماهي انعكاسات بطالة الخريجين على التنمية البشرية في السودان

اهداف الدراسة:هدفت الدراسة إلى التعرف على انعكاسات البطالة من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والنفسية على الخريجين انفسهم وعلي اسرهم وعلي مجتمعهم كذلك الكشف عن تاثير البطالة على التنمية البشرية

منهجية الدراسة:

استخدمت الدارسة المنهج التاريخي لتوضيح ادبيات البطالة وتناولها عبر فترات تاريخية وكذلك المنهج الوصفي التحليلي لوصف ظاهرة البطالة وتحليل بيانات الدراسة الميدانية واستخدام الباحث للملاحظة والاستبيان لجمع البيانات الأولية والكتب والدوريات للبيانات الثانوية

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج اهمها :

- البطالة لها آثار اجتماعية ونفسية تنعكس سلبا على الخريجين كافراد وعلى اسرهم كجماعات وعلى المجتمع المحلي
- كما تسبب البطالة مشكلات اقتصادية وتزيد من معدل الاعالة للاسر تؤثر على التنمية البشرية في المجتمع
- تعزي الاحتجاج ضد سياسات الدولة

أهم **التوصيات**:

اوصت الدراسة بضرورة مراعات العدالة في التوظيف وتوزيع فرص عمل وضرورة التخطيط العلمي لحدوث التوازن بين مخرجات التعليم وسوق العمل وكذلك تفصيل مشروعات استيعاب الخريجين وتسهيل اجراءاتها وتوسيعها عموما هذه الدراسات التي قام الباحث باستعراضها في موضوع البحث تمثل رؤية واضحة تقود الباحث حول تلك الثقرات التي لم تتناولها الدراسات بالتفصيل والتي يتطرق الباحث لها من خلال هذه الدراسة حيث اهتمت هذه الدراسات بالظاهرة موضوع الدراسة وناقشتها من جوانب عامة

5/دراسة نضال حماد على ، **اثر العمالة المحلية والاجنبية على سوق العمل في السودان2000الي2007م**،رسالة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة ،جامعة النيلين

(2008م) [1]:

مشكلة الدراسة:ناقشت الباحثة الآثار التي تحدثها العمالة المحلية والأجنبية على سوق العمل في السودان

منهجية الدراسة:اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاحصائي التحليلي

اهم النتائج لهذه الدراسة: إن تزايد حجم البطالة في السودان خاصة وسط الخريجين ووجود العمالة الأجنبية في بعض قطاعات الاقتصاد السوداني كالبترول والنقل والإنشاءات.

أهم التوصيات: ومن أهم التوصيات التوجه نحو التخصصات المطلوبة في سوق العمل مع التركيز على العلوم الحيوية مثل اللغات الانجليزية والحاسوب وانتشار مراكز التدريب المهني

6/ورقة بعنوان(التخطيط التعليمي والبطالة)د/الطيب عبد الوهاب محمد مصطفي

نبذة عن الدراسة: تطرق الباحث إلى إن أكثر المشكلات التي تعاني منها نظم التعليم في العالم تتعلق بعدم قدرتها على أعداد الإنسان لمواجهة احتياجات سوق العمل ودول كثيرة أصبحت تعاني من زيادة بطالة المتعلمين نسبة للزيادة العالمية في أعداد الطلاب وما يترتب على ذلك من توسع في التعليم وتضخم في مخرجاته استخدام مخرجات النظام التعليمي

_يذكر محمد ادهم على إن القطاع الحكومي هو المخرج الأساسي للقوي العاملة حيث تقل فرص استخدام مخرجات النظام التعليمي لأسباب منها ارتفاع تكلفة الإنتاج والنقص الحاد في مدخلات الإنتاج الأساسية وغيرها من الأسباب وان القطاع الحكومي هو المستخدم الرئيسي للخريجين بنسبة 80% للعام 1980م وبعد تبني الحكومة السياسة التوسعية في التعليم العالي عام 1990 بدأت أعداد مخرجات التعليم العالي تزداد بصورة مضطردة حتى أصبح عدد السكان الحاصلين على مؤهل جامعي 506048 في العام 2000منهم 325030 ذكور و18018 إناث وبلغ إجمالي معدل الخريجين لجملة السكان حوالي 2.08لنفس العام ارتفع معدل الخريجين بالقوى العاملة الى 6.2اما عدد المتبطلين (قوى عاملة متبطلة) بلغ 161715 ليصبح معدل البطالة بين حملة المؤهلات الجامعية والمعاهد العليا حوالي 31.9%

نتائج الدراسة: وتوصل الباحث إلى النتائج التالية :-

- ضعف الصلة بين تخطيط التعليم العام والعالي واحتياجات سوق العمل ساهم في زيادة

---

[1] نضال حماد على ، **اثر العمالة المحلية والأجنبية على سوق العمل في السودان 2000الي2007م**، رسالة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة، جامعة النيلين 2008م

معدل بطالة مخرجات التعليم

- عزوف الأطر المؤهلة عن العمل بالولايات والمناطق الطرفية ادي إلى نقص في القوى العاملة المؤهلة في تلك المناطق وارتفاع البطالة في مناطق الحضر خاصة ولاية الخرطوم.
- أخذت الجامعات السودانية بعرض التعليم الذي يلبي الطلب الاجتماعي وذلك بهدف زيادة الاستيعاب بها لاعتمادها على المصروفات الدراسية التي يدفعها الطلاب مصدرا لتمويلها .
- اتجهت الجامعات السودانية نحو إنشاء الكليات التي تقدم الدراسات النظرية نظرا لكلفتها القليلة مقارنة بالكليات العلمية والتطبيقية.
- عدم توفر المعامل والورش وغيرها لتدريب الطلاب بالمؤسسات الحكومية أو الخاصة بالولايات قلل من فرص إنشاء كليات علمية تطبيقية بالجامعات الولائية المعلومات الدقيقة والصحيحة عن القوى العاملة المطلوبة وكذلك التخصصات وغيرها من المعلومات المطلوبة للتخطيط غير متوفر

أهم التوصيات:

- ضرورة ربط التخطيط التعليمي بالتخطيط الاقتصادي في إطار خطة التنمية لتفادي تخريج قوي عاملة غير مرغوب فيها استخدام التدريب التحويلي لتخفيف مشكلة البطالة الحالية .
- في إطار التنمية المتوازنة عمل مشاريع تنموية كبيرة في الولايات الطرفية وتوفير الخدمات بها بصورة تجعلها جاذبة للكفاءات والقوى العاملة المؤهلة الأمر الذي يقلل من الهجرة إلى مناطق الحضر وخاصة ولاية الخرطوم مما يقلل من حجم البط دعم التعليم بالولايات وخاصة الجامعات الولائية وربط التخصصات بكلياتها باحتياج الولاية من القوي العاملة على المضي المتوسط والطويل .
- إنشاء قاعدة بيانات مربوطة بشبكة معلومات تستفيد منها الأجهزة المناط بها وضع سياسات الاستخدام وتخطيط القوى العاملة وتخطيط التعليم

مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية:

الدراسات السابقة اتبعت المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاحصائي التحليلي عدا الدراسة الرابعة دراسة النور حسب الرسول صلاح اتبعت المنهج التاريخي الوصفي لتوضيح ادبيات البطالة وتناولتها عبر فترات تاريخية وكذلك المنهج الوصفي التحليلي .

أما الدراسة الحالية فاتبعت المنهج الوصفي الاحصائي والمنهج التحليلي الاحصائي وادوات قياس ومتغيرات اقتصادية كلية .

الدراسات السابقة فتراتها الزمنية مختلفة فكانت جميعا مبين 2000م الي 2007م.

اما الدراسة الحالية ففترتها مابين 2008م الي 2014م

الفصل الثاني
الإطـــــار النظري

المبحث الأول

مفهوم النمو الاقتصادي

1/1/2 مفهوم النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن (ربع قرن) بحيث تكون هذه الزيادة اكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الانتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب ، يعتبر مفهوم النمو الاقتصادي مفهوما كميا يعبر عن زيادة الانتاج في المدى الطويل،ويعرف النمو الاقتصادي بانه "الزيادة المحققة على المدى الطويل لانتاج البلد،كما يمكننا الاشارة الي مفهوم التوسع الاقتصادي ،الذي هو الزيادة في الانتاج ،وبالتالي نستطيع القول ان النمو الاقتصادي عبارة عن محطة لتوسيع الاقتصاد المتتالي ،وبما ان النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الانتاج،فانه ياخذ بعين الاعتبار نصيب الفردمن الناتج أي معدل نمو الدخل الفردي أي ان النمو الاقتصادي يتجلى في زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين وارتفاع معدل الدخل الفردي.

كما يمكن للنمو ان يكون مصاحبا لتقدم اقتصادي اذا لتقدم اقتصادي اذا كان نمو الناتج الوطني اكبر من معدل نمو السكان،او ان يكون غير مصاحب بتقدم اقتصادي اذا كان معدل نمو الناتج الوطني مساويا لمعدل نمو السكان ،بينما اذا كان معدل نمو السكان ارفع من معدل نمو الناتج الوطني فان النمو حينئذ مصحوبا بتراجع اقتصادي .

ويعتبر النمو الاقتصادي شرطا ضروريا ،ولكنه غير كاف لرفع مستوي حياة الافراد المادية فالشرط الاخر هو طريقة توزيع الزيادة المحققة على الافراد التي تعد موضوعا شائكا مرتبطا بطبيعة النظم الاقتصادية والسياسية في كل دولة .

ومن جانب اخر يعرف سيمون كازنت الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1971م النمو الاقتصادي بانه "ارتفاع طويل الاجل في امكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية الي التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والايديولوجي المطلوب لها.

وهذا التعريف نجد انه يقلص الفجوة بين النمو الاقتصادي كفعل تلقائي ،وبين التنمية الاقتصادية كفعل اداري فالنمو الاقتصادي المستدام هو نتيجة لسياسات ومؤسسات وتغييرات هيكلية وعلمية وبالتالي ليس مجرد عملية تلقائية كما كان سائدا في الادبيات الكلاسيكية[1].

اما الاقتصادي الامريكي كوزينتش فيعتبره اثر زيادات مستمرة في انتاج الثروات المادية ويعتبر الاستثمار في راس المال المادي والبشري يحصلا عن التقدم التقني وكفاءة النظم الاقتصادية وهو من المصادر الاساسية للنمو الاقتصادي،فرأس المال البشري يؤثر بشكل ايجابي على انتاجية العامل وتنمية القوى العاملة من حيث التدريب والتاهيل الى الحد الذي يزيد من نسبة القوى الفاعلة اقتصاديا ،اما التقدم التقني فهو يعني استخدام اساليب تقنية جديدة من خلال الاختراع او الابتكار ،فضلا عن عنصر المخاطرة في المنشأة الانتاجية ،اما النظم الاقتصادية فتظهر كفاءتها من خلال نقل الموارد الي المجالات التي تحقق اقتصاديات الحجم والوضع الامثل للإنتاج[2].

2/1/2 العوامل المحددة للنمو الاقتصادي:

- رأس المال
- السكان
- التقدم التقني
- الموارد الطبيعية

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي - معدل النمو السكاني

لذلك فان الدول التي يزيد عدد سكانها بمعدلات كبيرة تعاني من التخلف ومعظمها من الدول النامية .

---

[1] ربيع نصر ،رؤية النمو الاقتصادي المستدام فئ سوريا ،جمعية العلوم الاقتصادية السورية ،ص50

[2] توفيق عباس عبد عون المسعودي ،دراسة في معدلات النمو للازمة لصالح الفقراء (العراق-دراسة تطبيقية)،مجلة العلوم الاقتصادية ،العدد26،المجلد السابع ،نيسان 2010،ص28

المبحث الثاني

مفهوم وتعريف البطالة

1/2/2 مفهوم البطالة:

يعتبر مفهوم البطالة من المفاهيم التي أخذت أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث الاهتمام بها بحثا وتحليلا. لذا استحوذ مفهوم البطالة بشكل رئيسي على اهتمام الباحثين في المجالين الاقتصادي والاجتماعي باعتباره موضوعا يفرض نفسه بشكل دائم على المستويين العالمي والمحلي .

لذا نجد إن هنالك العديد من الأسباب والظروف المختلفة الخاصة بالبطالة أدت إلى ظهور العديد من التعاريف والمفاهيم لمشكلة البطالة، كما إن هنالك صعوبة في الوصول إلى تعريف محدد للبطالة، لذلك يمكن إن تعرف بالاتي :

يرى بعض الاقتصاديين إن البطالة هي الحالة التي تنطبق على الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون لكنهم يبحثون على العمل بصورة جدية .ويري البعض إنها تمثل اختلالا بين قوي العمل المتاحة وفرص العمل المتاحة في مجتمع معين في فترة زمنية محددة

ونجد إن أي شخص يتعرض لهذا المصطلح يقر بإمكانية تعريف البطالة على إنها (عدم امتهان أي مهنة)، وفي حقيقة الأمر إن هذا التعريف غير واضح وغير كامل اذ لابد من إعطاء هذه الظاهرة حجمها الاقتصادي بعيدا عن التأويلات الشخصية[1]. وعرفها انتوني جيرنز ان البطالة تعني "ان الفرد يقع خارج نطاق قوة العمل "ويعني العمل هنا العمل مدفوع الاجر painwork ،كما يعني المهنة أيضاً [2] فالتعريف الشاسع للبطالة الذي أوصت به منظمة العمل الدولية، والذي ينص على إن العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى الأجور السائدة ولكنه لا يجده [3]. وهنالك تعريف يرى إن البطالة تتمثل في وجود أشخاص في مجتمع معين قادرين على العمل، ومؤهلين للعمل، بالنوع والمستوى المطلوبين، وراغبين فيه وباحثين عنه وموافقين على

---

[1] زكي رمزي ،الاقتصاد السياسي للبطالة ،مجلة عالم المعرفة، العدد226، الكويت، اكتوبر 1997م، ص39

[2] الاخضر عزيز،فعالية سياسة التشغيل من خلال الصندوق الوطني للتامين على البطالة،مجلة علوم انسانية، السنة الثالثة، العدد26، 2006م

[3] www.kantakji.com/figh/file/economics/7834.doc1

الولوج فيه في ظل الأجور السائدة ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة.

وهنالك مفهوم علمي للبطالة يتمثل في إن البطالة هي الحالة التي لا يستخدم فيها المجتمع قوي العمل استخداما كاملا ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع اقل من الناتج الذي يمكن تحقيقه إذا استخدمت قوي العمل استخداما كاملا أو امثلا .ومن التعريف السابق يمكن القول إن عدم الاستخدام الكامل للقوي العاملة المتاحة والتي تتمثل في وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه ولا يجدون فرص عمل، وبالتالي لا يشاركون في عملية الإنتاج وهذا هو الشكل الظاهر للبطالة وهذا ما يعرف بالبطالة السافرة .

أما معني الاستخدام غير الأمثل للقوي العاملة فيتمثل في الأفراد الذين يعملون دون المعدل المتوسط أو المعدل الطبيعي المتعارف على ه للعمل، مثلا العمل لساعات محددة في اليوم أو العمل لأيام في الشهر، لأشهر محددة في السنة، مثل العمالة الموسمية هذه الحالة تعرف بالبطالة الجزئية.

كما تعرف البطالة بأنها التوقف (التعطل) الجبري لجزء من قوي العمل في مجتمع ما عن العمل بالرغم من الرغبة والقدرة على العمل والإنتاج .فالأشخاص خلال قضاءهم لبعض الوقت في البحث عن فرص العمل المتاحة أمامهم في أثناء ذلك الوقت يعتبرون في حالة بطالة[1].

والقوي العاملة من السكان هم جميع الراغبين والقادرين على العمل، ويتم إعادة استبعاد الأطفال دون سن 15سنة، وكبار السن والمتقاعدين والعاجزين وربات البيوت غير الراغبات في العمل، والطلاب بأنواعهم[2].

ويمكن تحديد الحالات التي لا يمكن إن يعتبر فيها الأفراد عاطلين عن العمل فيما يلي :

1- العمال المحبطين وهم الذين في حالة بطالة فعلية ويرغبون في العمل، ولكنهم لم يحصلوا على ه ويئسوا من كثرة البحث عن عمل، لذا فقد تخلوا عن عملية البحث عن عمل، وعادة يكون عددهم كبير خاصة في فترة الكساد.

2- الأفراد الذين يعملون مده اقل من وقت العمل الكامل وهم يعملون بعض الوقت دون

---

[1] إشراقة عبد الله محمد على ، مشكلة البطالة في السودان وأثارها الاقتصادية والاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين 2005، ص16

[2] خالد واصف الوزني واحمد حسين الرفاعي، مبادي الاقتصاد الكلي، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان، 2001ص265

إرادتهم، في حين إن بإمكانهم العمل كامل الوقت

3- العمال الذين لهم وظائف ولكنهم تغيبوا اثنا عملية إحصاء البطالة بصفة مؤقتة لأسباب كالمرض وغيرها.

4- بالإضافة إلى الأطفال والمرضي، والعجزة والذين احيلو إلى المعاش .

5- الأشخاص الذين بمقدورهم العمل لكن لا يعملون كالطلبة والذين بصدد تنمية مهاراتهم.

6- الأشخاص المالكين للثروة والمال والقادرين على العمل ولكنهم لا يبحثون عنه .

7- الأشخاص العاملين بأجور معينة وهم دائمي البحث عن أعمال أخرى أفضل. لذلك تبين انه ليس كل من لا يعمل عاطلا .في نفس الوقت ليس كل من يبحث عن عمل عاطلا.

وحسب تعريفات العمل الدولية المستخدمة في كل الدول إحصائيا فان "العاطلون عن العمل هم الأفراد الذين لا يعملون أكثر من ساعة وفي نفس الوقت لديهم استعداد للعمل ويبحثون عنه بشكل نشط إلا إن هذا المعيار يختلف من دولة لأخرى كاستخدام أسبوع في كل شهر أو يوم في كل أسبوع . وقد نصت العديد من المواثيق والقوانين الدولية على حق العامل حيث أكدت على هذا الحق وأكدت على مسئولية السلطة توفيره لكل مقتدر وبدون تميز على أساس تكافؤ الفرص.

كما نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة (22)علي إن لكل شخص الحق في العمل وفي حرية الاختيار للعمل، وكذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وقد نصت المادة(2) منه على اعتراف الدول الإطراف في هذا العهد إن لكل شخص التمتع بشروط عادلة ومرضية [1].

وعرفها الدكتور نادر فرجاني"إن البطالة هي بشكل عام تعبير عن قصور في تحقيق الغايات من العمل في المجتمعات البشرية.

ويمكن تعريف البطالة على إنها :التوقف الإجباري لجزء من القوي العاملة في الاقتصاد عن العمل مع وجود الرغبة والقدرة على العمل.

والمقصود بالقوي العاملة هو عدد السكان القادرين والراغبين في العمل، ويتضمن مفهوم القوي العاملة عنصرين أساسيين:

---

[1] www.djelfa.info/vb/showthread.php?p=4144379

قدرة الفرد على العمل ورغبته، واستعداده العمل ومن خلال تحليل هذه العناصر يتضح إن مفهوم القوى العملة يتمثل في تلك النسبة من السكان الذين يبلغون سن معينة في سوق العمل أو الذين يكونوا عاطلين عن العمل ويبحثون عنه، والمعادلة العامة للقوي العاملة تتمثل فيما يلي: القوي العاملة - فئة العاملين (النشطين اقتصاديا)+فئة العاطلين عن العمل والذين يبحثون عنه والراغبين فيه، أما في حالة وجود فئة عاطلة عن العمل لكن لا تبحث عنه فإنها لا تعتبر جزء من القوي العاملة.

2/2/2 أنواع البطالة:

تأخذ البطالة أنواعا متعددة طبقا لمسبباتها وهنالك نوعين رئيسيين من البطالة تتدرج تحتها أنواع فرعية متعددة هما:

1- البطالة السافرة(الصريحة)

تتمثل في وجود أفراد قادرين على العمل ولا يشغلون أي وظائف، وتمثل البطالة السافرة أكثر أنواع البطالة وضوحا .ويمكن التمييز بين نوعين للبطالة السافرة هما:

أولا: البطالة الإجبارية :

تتمثل في الأفراد الراغبين في العمل، وقادرين على ة، ويبحثون عنه، ولا يجدون عمل في ظل الأجور السائدة، وهذا هو الشكل الظاهر للبطالة، أي انه فائض عرض في سوق العمل .وهنالك عدة إشكال للبطالة الإجبارية منها:

أ/البطالة الاحتكاكية:

وهي تشير إلى وجود أفراد قادرين على العمل ويبحثون عن وظيفة مناسبة أو أفضل من الوظيفة السابقة، علما بان هنالك وظائف تناسب خبراتهم ومهاراتهم، إلا لم يلتحقوا بها لعدم معرفتهم بها وبأماكن وجودها وهي تحدث نتيجة نقص المعلومات الكاملة لكل من الباحثين عن العمل، وأصحاب العمل، كما تحدث بسبب الوقت الذي يقضيه الباحثون عن العمل على فرصة العمل[1].

وتتميز هذه البطالة بوجودها في معظم الاقتصاديات أيا كان مستوي نموها وطبيعتها، لان سوق العمل يتميز بطبيعته الحركية، كما إن المعلومات لا تتدفق بالصورة المثلي، كما إن بحث

---

[1] جيمس جوراتيني وريجارد استروب1999، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، دار المريخ للنشر، الرياض، ص202

العمال عن وظائف، وبحث أصحاب العمل عن عمال قد يأخذ بعض الوقت مما يخلق هذا الوضع هذه البطالة (الاحتكاكية)

ب/البطالة الهيكلية:

يظهر هذا النوع من البطالة عند عدم التوافق بين المهارات المطلوبة في سوق العمل، وبين المعروضة فيه ويتسبب عدم التوافق هذا في اختلال التوازن بين طلب وعرض العمل وبذلك تنشا البطالة الهيكلية.

فعندما تكون تكاليف الانتقال بين الوظائف من منطقة لأخرى منخفضة فان تكيف سوق العمل سرعان ما يقضي على هذا النوع من البطالة، والعكس

وهي عادة تنشا بسبب التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد الوطني وبالتالي تؤدي إلى إيجاد حالة منعدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين **ج/ البطالة الدورية** :

هي بطالة إجبارية ترتبط بتقلبات النشاط الاقتصادي، أو ما يسمي بدوره الأعمال في الاقتصاد والتي تظهر في فترة الانكماش أو الركود.فمثلا عندما ينخفض الطلب الكلي على السلع يتم تسريح جزء من العمال عن العمل .وتحدث البطالة الدورية عندما تتناقص مبيعات قطاع الإعمال وينكمش الناتج القومي الإجمالي، ويحدث تناقص في الطلب الكلي على العمل على المستوي الكلي، فمثلا يتناقص الطلب على بعض الصناعات ويزداد صناعات أخرى، تنشا بعض من البطالة، مادام العمال وأصحاب الأعمال لا تتوافر لديهم المعلومات الكافية عن فرص العمل المتاحة والعمال الذين يمكن تشغيلهم

وسبب هذا النوع من البطالة هو الدورة الاقتصادية ويتراوح مداها بين ثلاثة وعشرة سنوات.وتتسم الدورة الاقتصادية بصورة عامة بان صفة التكرار والدورية والتي من ميزاتها الأساسية مرحلتي الرواج والتوسع، أو قمة التوسع والتي تعتبر نقطة تحول نحو التوظف إلى إن تصل إلى نقطة الذروة، ثم تتجه بعد ذلك النشاط الاقتصادي نحو الهبوط بما يسبب في إيجاد البطالة وتسمي البطالة في هذه الحالة بالبطالة الدورية تبعا لدورة النشاط الاقتصادي

د/البطالة الموسمية:

تنشا بسبب قصور الطلب على العمال في مواسم معينة وتنتشر هذه البطالة كثيرا في الدول النامية والتي تعتمد على النشاط الزراعي، والذي يتطلب قدر قليل من رأس المال وقدرا

محدودا من المستوي التقني، لذا فان تزايد العمالة في هذا القطاع يعكس نوعا من البطالة الموسمية بسبب طبيعة النشاط الزراعي.

ثانيا: البطالة الاختيارية:

تعني وجود أفراد قادرين على العمل ولا يرغبون فيه عند الأجور السائدة رغم وجود وظائف, ومن أمثلة هؤلاء الأغنياء العاطلون ,والمتسولون , والأفراد الذين تركوا وظائفهم وكانوا يحصلون فيها على أجور عالية ولا يرغبون في الالتحاق بوظائف مماثلة بأجور أقل ويشمل هذا النوع من البطالة المحفوزة وهي البطالة التي تشجعها السياسات الحكومية على الاستمرار من خلال إعطاء العاطلين أعانه بطالة ويوجد هذا النوع عادة في الدول المتقدمة .

والسبب في وجود بطالة اختيارية يرجع إلى عدم مرونة الأجور النقدية حسب رأي المدرسة الكلاسيكية,حيث يرى أصحاب هذه المدرسة إن عدم مرونة الأجور النقدية أي (جمود الأجور في الاتجاه النزولي), بمعنى إن أصحاب العمل يطلبون عمالة أقل من العمالة المعروضة في سوق العمل عند الأسعار المرتفعة ,بينما يعرض العمال في نفس الأسعار عرض عمل أعلى من المطلوب , وبالتالي يكون هناك فائض في العمالة عند الأجور السائدة ومن ثم تنشأ البطالة الاختيارية. ويرى الكلاسيك إن هذه البطالة سوف تختفي إذا وافقت جهات الضغط والتي تتمثل عادة في النقابات العمالية بخفض الأجور إلى من المستويات السائدة, ومن ثم يسود مستوى العمالة الكاملة.

وتفسر البطالة في نظر النقديين من مدرسة شيكاغو الى تدخل الحكومات في النشاط الاقتصادي , ويروا إن هذا التدخل شل من كفاءة أليه الأسعار في سوق العمل . ويؤكدون إن تعطيل زيادات إعانات البطالة تعطل من فعالية سوق العمل لأن العمال المستفيدين منها لا يبحثون عن عمل بجدية . وبالتالي فالبطالة في نظرهم هي بطالة اختيارية ولا مكان للبطالة الإجبارية . وفي تحليلهم إن مواجهة البطالة تكمن في عدم تدخل الحكومات في حل هذه المشكلة وتركها لكي تحل نفسها بنفسها عبر آليات السوق[1].

---

[1] www.kantakji.com/figh/file/economics/7836.com

2- البطالة المقنعة:

توجد البطالة المقنعة حيث يعمل الأفراد بأقل من الطاقة الإنتاجية ,أو وجود أعداد كبيره من العاطلين في بعض القطاعات دون إن يترتب على وجودهم إضافي .

ويترتب أحيانا على توظيفهم نقص الناتج الكلي، وبالتالي تعتبر بطالة ظاهرية فقط دون خلق سلع وخدمات، وتكون إنتاجيتهم الحدية تساوي صفر أو سالب، وهي الحالة التي يمكن فيها الاستغناء عن حجم معين من العمالة دون التأثير على العملية الإنتاجية، حيث يوجد هناك نوع من تكدس القوي العاملة في قطاع معين، وغالبا ما تتقاضي هذه العمالة أجورا على حجم مساهمتها في العملية الإنتاجية.

ويوجد هذا النوع من البطالة عاده في الدول النامية في القطاعات الحكومية .وهي تتمثل في الأفراد التي تكون إنتاجيتهم أو كسبهم أو استغلال مهاراتهم وقدراتهم متدنية حسب معيار ما، وهذه هي أصعب أنواع البطالة، خاصة في المجتمعات النامية، حيث نقص التشغيل هو الوجه الأخر لتدني الإنتاجية الاجتماعية للعمل المبذول أو لقصور الدخل من العمل عن الوفاء بالحاجات الأساسية، ومن ثم انخفاض مستوي الرفاهية الاجتماعي الكلي، أي حالة الدخول في حدود مستويات الفقر. ولاشك إن مع تقدم البلد في طريق التصنيع واستخدام أنشطة جديدة متعددة تنكمش البطالة [1].

وهنالك أنواع أخرى للبطالة مثل:

أ/ البطالة الطبيعية :

وتشمل كل من البطالة الهيكلية والبطالة الاحتكاكية وعند مستوي العمالة الكاملة يكون الطلب على العمل مساويا لعرضه، أي إن عدد الباحثين عن عمل مساوي لعدد المهن الشاغرة، أما الذين هم في حالة بطالة هيكلية أو احتكاكية سوف يسود بذلك معدل البطالة الطبيعي، أو هم في حالة بطالة طبيعية، ففي حالة الانتعاش يكون معدل البطالة اقل من الطبيعي، وفي حالة الانكماش فان معدل البطالة يكون اكبر من الطبيعي.

ب/ البطالة المستوردة:

وهي البطالة التي تواجه جزء من القوي العاملة المحلية في قطاع معين بسبب إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع.

---

[1] عرفة عبد الله الشيخ الطيب 2004، بطالة خريجي الجامعات والمعاهد العليا في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، ص ص15

المبحث الثالث

قياس البطـالة

1/3/2 طرق قياس البطالة:

يـتم قيـاس البطالـة دائمـا بمـا يسـمي بمعـدل البطالـة أو مسـتوي البطالـة، وهـو عبـارة عـن عـدد البـاحثين عن عمل ونسبتهم المئويـة لعدد المشـتغلين بحيث تبين حجم مشكلة البطالـة وتطورها خلال عدة سنوات وفقا للعوامل الاقتصادية والسكانية.

معدل البطالة

معدل البطالة= إجمالي القوة العاملة × 100

عدد العاطلين عن العمل

ومعلوم إن نسبة القوي العاملـة إلـى إجمـالي عـدد السـكان مـن العوامـل الاقتصـادية الحاسـمة فـي الـدخل القـومي ودخـل الفـرد لأي مجتمـع .أمـا معـدل البطالـة الطبيعـي فـان غالبيـة الاقتصـاديين يعـدون إن معـدل تشـغيل العمالـة يتـراوح مـابين 96%و97% اي إن هـذه النسـبة كافيـة لإطـلاق صـفة التوظيـف الكامـل علـى الاقتصـاد القـومي .وهـذا يعنـي إن المعـدل الطبيعـي لنسـبة البطالـة يتراوح مابين3%و4%من قوي العمل .

أما العمالة الكاملة فتقتضـي إن يكون معدل البطالة "صفرا" ووفقا للإحصـائيات العماليـة للبطالـة، فـان هـذا المعـدل يمكـن تحقيقـه حتـى فـي الـدول المتقدمـة، فالأشـخاص الـذين يعـدون كعـاطلين يضمون إلى جانبهم أولئك الذين سرحوا من العمل وينتظرون استدعائهم للعودة لهذه الأعمال، أو الذين يبحثون عن عمل في أسبوع التعداد، وبما إن المجتمع لا يخلو من بعض الفئات داخل هذه الشرائح فانه حتما ستكون هنالك بطالة[1].

وتختلف معدلات البطالة من دولة لأخرى، نسبة لاختلاف الهياكل الاقتصادية بين الدول. ووفقا لإحصائيات الثمانينيات فقد بلغت تلك المعدلات 12_13% من إجمالي قوي العمل في الدول النامية، بينما تراوحت بين 6_7% في الدول المتقدمة.

ويعرف الاقتصاديين العمالة الكاملة بأنها مستوي العمالة الذي يتحقق من الاستخدام الكفء لقوي

---

[1] مايكل ايدجمان، 1988م الاقتصاد الكلي بين النظرية والسياسة، دار المريخ للنشر، الرياض ص ص435، 438

العمل المدنية[1].

2/3/2 المقياس العلمي للبطالة:

وفقا لهذا المقياس فان العمالة الكاملة تتحقق في المجتمع إذا كان الناتج المحتمل تساوي مع الناتج الفعلي، أما إذا كان الناتج الفعلي اقل من الناتج المحتمل فان هذا يعني وجود بطالة، أما أن تكون هذه البطالة بسبب عدم الاستخدام الكامل للعمالة، أو لعدم الاستخدام الأمثل.

والاستخدام الأمثل يتطلب إن لا تقل إنتاجية العمل عن ادني حد معين سوف يطلق علي ه الإنتاجية المحتمل

وتعرف الإنتاجية المحتملة بأنها :

اعلي الإنتاجيات المتوسطة بين قطاعات المجتمع وبذلك يكون:

الناتج المحتمل = قوي العمل × الإنتاجية المتوسطة المحتملة

لكن حتى نحافظ على استقرار الأسعار يجب إن نسمح بمعدل بطالة طبيعي نفرض انه 5%وبالتالي فان الناتج المحتمل هو ذلك الناتج الذي نحصل علي ه بتشغيل 95%من قوي العمل تشغيلا امثلا.

وبالتالي يصبح الناتج المحتمل =95%من قوى العمل ×الإنتاجية المتوسطة المحتملة[2].

لكن يصعب هذا المقياس في الدول النامية نسبة لعدم صحة الأرقام الإحصائية عن أعداد السكان ومعدلات قوي العمل التي تدخل سوق العمل بصورة مستمرة

3/3/2 مفهوم التشغيل الكامل (العمالة الكاملة):

التشغيل الكامل هو نغيض البطالة بالمفهوم الواسع ولذلك فان هدف مكافحة البطالة هو التشغيل الكامل .

بالتشغيل الكامل توافر عمل جيد لكل من يطلب عملا، عمل منتج يوظف الفرد فيه قدراته، وإمكانياته، ويحقق فيه ذاته، وتتوافر له فيه فرص النمو والتطور، تحت ظروف تكون فيها الكرامة الإنسانية محفوظة ويكسب منه ما يكفي لتفادي الفقر.

ومن هذا المنظور يتضح إن البطالة تعتبر احد أصناف الفقر، حينما يعرف الفقر وفق برنامج

---

[1] مايكل ايدجمان، مرجع سابق، ص ص435، 438

[2] المرجع السابق، ص439

الأمم المتحدة الإنمائي، بمعني قصور القدرة الإنسانية عن الوفاء باحقيات البشر في حياه كريمة .وبالتالي ينظر إلى البطالة بأنها احد المسببات الأساسية للفقر، حيث القدرة على العمل تعتبر رأس المال، أو الأهم للغالبية العظمي من الأفراد في سن العمل والعطاء

ويعرف الاقتصاديون التشغيل الكامل أو العمالة الكاملة " بأنها المستوي الذي يتحقق عنده المستوي الكفء للموارد البشرية"

وحتى لو إن المفهوم الاقتصادي للتشغيل الكامل ليس محددا، إلا انه يجسد فكرة انه لابد إن يكون هنالك معدل عادي للبطالة في الاقتصاد الحركي المتغير .وهذا المعدل ينتج عن عوامل احتكاكية وهيكلية، ويستمر عبر المستقبل، وهو ليس بمعدل ثابت بل يتغير عبر الزمن بسبب التغيرات في تركيب قوي العمل وكذلك المنظمات السياسية والتي سوف تؤثر على هـ.

كما إن العمالة الكاملة الذي يمكن تحقيقه في المستقبل يتوقف على اتجاهات السياسة العامة في الدولة .لذلك يجب إن لا ننسى إن العمالة هي وسيلة لتحقيق غاية، فتشغيل القوي العاملة هو السبيل لإنتاج السلع والخدمات المرغوبة، لذلك تصبح العمالة الكاملة مفهوما بالغ الأهمية إذا كان يهدف إلى إنتاج السلع والخدمات التي يرغبها المستهلك[1].

فكلما زادت معدلات العمالة الكاملة يعني ذلك تشغيل المزيد من العمال وبالتالي سيؤدي ذلك إلى انخفاض معدل البطالة في الاقتصاد.

ونجد إن معظم الدول لا تستطيع الوصول إلى معدل العمالة الكاملة حتى دول العالم المتقدم فنجد إن حالة بحث العمال عن عمل فإنهم يقضون وقتا في البحث عندئذ تكون هنالك بطالة. لذلك لابد من وجود معدل بطالة، ويعرف بمعدل البطالة الطبيعي، الأمر الذي يؤدى إلى استحالة تحقيق العمالة الكاملة بنسبة 100%.فمثلا في الأمريكي كمثال فانه يصل إلى مرحلة العمالة الكاملة عندما تصل نسبة التشغيل إلى 94او95% من إجمالي قوي العمل.

---

[1] جيمس جوراتيني وريجارد استروب، ، مرجع سابق، ص208

الفصل الثالث
بطالة الخريجين وأثرها على النمو الاقتصادي

المبحث الأول

البطالة في السودان اسبابها وانواعها وحجمها

يعتبر توظيف عناصر الانتاج المتاحة لاي دولة هو العنصر الاساسي في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المنشودة، وتركز المفاهيم الاقتصادية على عنصري العمل وراس المال والمزج بينهما بصورة مثلي لتحقيق اقصى عائد ممكن في في ظل المعطيات القائمة والمطلوب هو استخدام عناصر الانتاج بصورة كفؤة للحصول على اعلي مردود من استغلالها.

ان ظاهرة العطالة ذات آثار سلبية على الاقتصاد القومي السوداني وان وجود فرص عمل للقادرين على العمل امر حيوي اقتصاديا واجتماعيا وبالذات في الدول ذات الكثافة السكانية

البطالة تعني عدم استخدام أي عنصر من عناصر الانتاج بطاقته القصوي وهذا يعني ان كل عناصر الانتاج المتاحة لمجتمع ما تعاني من هذه الظاهرة ،غير ان القوى البشرية هي التي تشكو من البطالة لان لها صوت يمكن ان يرتفع وتكون له آثار سلبية على هـ فان لفظ البطالة Unemployment اصبح يطلق على بطالة القوي البشرية على هـ فان العاطلون هم الافراد القادرون على العمل ولكن لا تتوفر لهم الفرصة، حتي بالنسبة للذين يعملون فان البطالة فان البطالة هي المقارنة بين الزمن المبزول فعليا في العمل والفترة الزمنية التي يرغب العامل قضائها في العمل على مستوي حساب عدد المتعطلين في أي وقت ، يمكن احصاء عدد الاشخاص في العمل والقادرين على هـ وطرح عدد العمال المستخدمين في الانشطة المختلفة

1/1/3 اسباب البطالة في السودان:

تتعدد اسباب البطالة في السودان وتعود في معظم الحالات الي عوامل داخلية ومن اهم تلك الأسباب[1]:

- ضعف البنية التحتية للاقتصاد السوداني وضعف عائد الاستثمار مما لا يشجع على المزيد من الاستثمارات وبالتالي تقل فرص العمل ويزداد عدد العاطلين.
- زيادة معدلات النمو السكاني وبالتالي زيادة الداخلين الي سوق العمل
- عدم الربط بين القطاعات الاقتصادية المختلفة مثل الصناعة والزراعة لخلق فرص عمل في الصناعات التحويلية.
- عدم توفر فرص عمل عن المعلومات المتاحة(جانب الطلب) في سوق العمل والكوادر التي تبحث

---

[1] تقرير وزارة العمل 2011

عن عمل(جانب العرض).

- ضعف المناخ الاستثماري مثل عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقليمي مما يؤدي الى عدم جازبية الدولة للاستثمار الوطني والاجنبي ويعني هروب رؤوس الاموال الي الخارج وبالتالي تنخفض فرص التوظيف.
- نظرة الازدراء والتعالي للعاملين في القطاع الزراعي مما اضطر الفلاحين خصوصا الشباب منهم الي ترك العمل بالارض والهجرة الي المدينة بحثا عن العمل مما شكل زخما في عرض قوة العما وبالتالي زيادة نسبة البطالة في المدن .
- الكساد الاقتصادي نتيجة الدورة الاقتصادية مما يؤدي الي انخفاض القوة الشرائية ومن ثم الانتاج فيزداد المخزون السلعي ويقل الاستثمار ويؤدى ذلك الي انخفاض العمل على خدمات عناصر الانتاج ومن بينها العمل.

وهنالك عوامل اخري تؤدى الي تفاقم مشكلة البطالة ولها ابعاد غير اقتصادية منها[1]:

- النزوح من الريف الي المدن بسبب النزاعات والحروب القبلية .
- التباين في الخدمات العامة والاجتماعية بين الريف والحضر مثل الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها مما يؤدي الي ظاهرة النزوح الي المناطق الحضرية .
- توطين الصناعات في المدن وعدم خلق تنمية متوازنة بين مناطق البلاد المختلفة وهذا يؤدي الي الهجرة الي المدن بحثا عن عمل بعائد افضل .
- العادات والتقاليد التي تحد من نشاط فئات معينة من افراد المجتمع في مجالات معينة

2/1/3 أنواع البطالة في السودان:

- البطالة الاجبارية وهي التي تكون الحكومة مسئولة عنها وهي من اخطر انواع البطالة وتظهر عند عجز الحكومة عن ايجاد الوظائف الكافية للقوى العاملة بالاجر السائد في السوق.
- البطالة الاختيارية وهي التي تنتج عن انخفاض الاجر وعدم رغبة المواطن في العمل بهذا الاجر.
- البطالة الموسمية وهي التي تحدث في مواسم معينة مثل المزارعين في موسم معين يعملون في زراعة وحصاد مزروعاتهم ويتوقفون باقي المواسم اومثلا هناك مهن تنشط في الصيف وتواجه ركودا في الشتاء والعكس صحيح.

---

[1] تقرير وزارة العمل 2011

- البطالة المقنعة وهي تلك البطالة التي يعاني منها الكثير في السودان وهي كثرة عدد الموظفين في مكان العمل دون الحاجة اليهم

3/1/3 آثار البطالة:

تتعدد آثار البطالة في شتى قطاعات الدولة ،وتتمرحل حسب المعيار والمؤهل التعليمي وتشكل البطالة مخاطر على الافراد والمجتمعات.

من اهم مخاطر البطالة خطرها على نفسية الشباب،وذلك ان من نتائجها البينة انتشار حالات الاحباط المعنوي والكآبة والقنوط لدى فئات واسعة ،وهذه النتيجة بدورها تدفع بهم الي ادمان التدخين والمخدرات او اللجو الي انواع اللهو المحرم ،لعلهم يفرجون عن انفسهممن الضنك الذي يجدونه ،وربما اذا لم يجد احدهم المال اللازم لذلك لجأ الى اساليب غير شرعية للحصول على المال، ومن مخاطرها أيضا بروز ظاهرة الفقر والحاجة التي تؤدى حتما الي تخلف الاوضاع الصحية وتراجع في الاهتمام بتعليم الاولاد وانتشار الكسب غير المشروع، ومن مخاطرها أيضا تاخر سن الزواج وذلك ان الزواج في زمننا هذا قد عظمت تكاليفه ولايمكن للشاب ان يستطيع الزواج دون عمل ثابت وبتاخر سن الزواج يتعرض المجتمع الي مشاكل اخري اشد خطورة اعظمها الفساد الخلقي، ومن مخاطرها أيضا انتشار التفكير في الهجرة الي الخارج.

4/1/3 حجم البطالة في السودان:

شكلت البطالة في السودان واحدة من اهم مشكلات التنمية الاقتصادية ،وتختلف ملامح وحجم البطالة مابين الدول الصناعية والدول النامية وهنالك نوعان من البطالة نجد بطالة سافرة وبطالة مقنعة والتي تسمى بنقص التشغيل ولا يظهر في معدلات البطالة لعدم توفر معلومات عنها وبذلك ينعكس معدل البطالة السافرة فقط وتمثل اغلب الانواع في السودان . [1]

تقرير وزارة العمل في 2011م تناول قضايا البطالة وسوق العمل وركز على اوضاع العمل والعمالة في السودان في الفترة مابين 2005_2010م ولكن التقرير لم يشير الي اوضاع سوق العمل في السودان للعام 2011م على الرغم من اهميته باعتباره حدثت فيه متغيرات اثرت على الاوضاع الاقتصادية بالبلاد واهمها انفصال الجنوب وخروج النفط كمؤثر حقيقي للاقتصاد السوداني وباعتباره عام الاساس للمرحلة الثانية من الاستراتيجية غير ان التقرير اعطي مؤشرات كثيرة ومتنوعة تمكن من قراءة سوق العمل في ظل المتغيرات الاقتصادية . ووفقا لتعداد 2008م بلغ اجمالي عدد السكان في سن العمل حوالي 2602مليون

---

[1] تقرير وزارة العمل 2011

يمثلون 67%من اجمالي السكان البالغ 39.1مليون نسمة بينما بلغ حجم القوى العاملة 11.7مليون نسمة اما معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي وفقا للتقدير بلغ 48.5% بينما بلغ معدل البطالة 15.9% مما ادي الي انخفاض الطلب الكلي دون مستوي التشغيل.

ويشير التقرير على ان واقع البطالة على الشباب أكثر واكبر من المعدل العام حيث يمثل حوالي 12%وسط الفئة العمرية 25_59 سنة وهذا وضع طبيعي حيث تمثل هذه الفئة قمة العمل الإنتاجي[1].

المبحث الثاني

بطالة الخريجين اسبابها وحجمها

[1] تقرير وزارة العمل 2011

يعاني السودان كغيره من الدول النامية من معدلات بطالة مرتفعة وقد زاد الامر تعقيدا التوسع الكبير في اعداد الطلاب المقبولين بالجامعات بعد ثورة التعليم العالي عام 1990م ،حيث شهد السودان توسعا كبيرا من خلال زيادة اعداد المقبولين بالجامعات وتاسيس جامعات جديدة في المركز والولايات وقد ارتفع عدد الطلاب بالجامعات بسنة 2009م حوالي 200.000الف طالب مقارنة بعام 1990م حيث كان عددهم حوالي 6080الف طالب[1].

وبناء على ذلك يتوقع ارتفاع معدل البطالة خاصة في اواسط الشباب في ظل سياسة التوسع في التعليم العالي والتنامي المتزايد لاعداد الخريجين المصحوب بزيادة طفيفة لفرص الاستخدام في القطاعين العام والخاص لاتتناسب مع حجم الطلي على العمل وزيادة اعداد العمالة الاجنبية الوافدة الي السودان في مختلف القطاعات الاقتصادية في السنوات الاخيرة فضلا عن الهجرة المتزايدة من الريف الي المدن

في ظل عدم توفر الاحصاءات الدقيقة عن حجم البطالة وخاصة بطالة الخريجين حيث مازالت الدراسات شحيحة في هذا المجال ،هنالك حاجة هامة لمعرفة واقعها والجهود المبذولة لمعالجتها ومحاولة استشراف الحلول

جدول (1/2/3)

يوضح عدد الخريجين بمؤسسات التعليم العالي في الفترة من(2009/2008_2013/2012)

السنة	عدد الخريجين
2009/2008م	69245
2010/2009م	78907
2011/2010م	83828
2012/2011م	85487
2013/2012م	88574

المصدر: وزارة التعليم العالي

شكل (1/2/3)

يوضح عدد الخريجين بمؤسسات التعليم العالي في الفترة من(2009/2008_2013/2012)

[1] الادارة العامة للقبول وتقويم وتوثيق الشهادات ،2009م

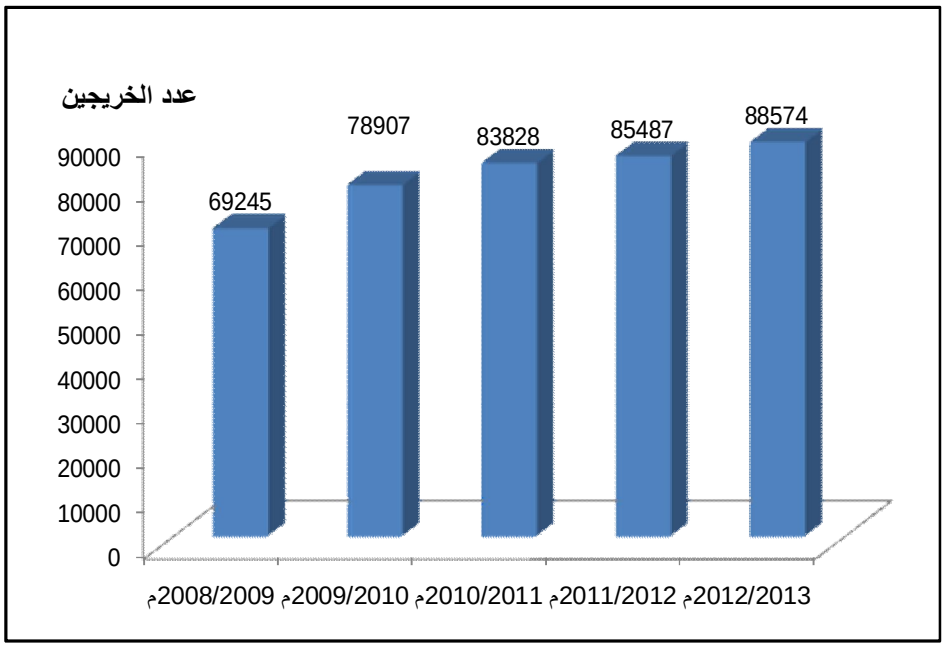

المصدر: الجدول رقم (1/2/3)

1/2/3 أسباب البطالة وسط الخريجين:

- زيادة أعداد الداخلين لسوق العمل عاما بعد عام مع تراجع قدرة القطاع العام على تشغيل الايدي العاملة مع كبر حجم انخفاض الإنتاجية .
- جودة التعليم حيث تعاني الدولة من توجه غالبية الشباب لمجالات التعليم الاكاديمية ويفتقر النظام التعليمي الي التركيز على المناهج التعليمية المتعلقة بالجوانب الفنية والمهنية التي يحتاجها النشاط الاقتصادي في اسواق العمل مما يؤدي الي تدني مخرجات التدريب المهني باحتياجات سوق العمل ذلك لغياب التخطيط والشراكة مع قطاع الانتاج

وحسب السجلات الرسمية لوزارة العمل فان اجمالي فرص العمل التي توفرت خلال الفترة من2005الي2010م بلغت حوالي 337.615 فرصة منها 151.254 فرصة 45% وفرها سوق العمل الخارجي (الهجرة الخارجية)و1813555فرصة 54%وفرها سوق العمل المحلي وكان نصيب الاجانب منها 88522 فرصة48% [1]

في عام 2008م من خلال لجنة الاختيار للخدمة القومية المدنية تم استيعاب 8268خريج واللذين لم يتم

[1] وزارة العمل تقرير2011م

استيعابهم بلغوا 30176خريج[1]

وفي عام 2009م تم استيعاب تم استيعاب 5563 خريج بلجنة الاختيار القومية في مختلف التخصصات[2] نجد ان سوق العمل في السودان يتسم بخصائص معينة تؤثر سلبا وايجابا على معطياته اهمها التخصص العلمي ومستوي التدريب والتاهيل ومعدلات الاجور وتغيير مؤشرات سوق العمل وان هنالك اختلالا في هياكله بوجود فائض كبير في العرض وعجز في الطلب على بعض التخصصات [3]

ونجد ان التحديات التي تواجه ظاهرة البطالة التي تفرض نفسها على الواقع السوداني والتي تشكل ضغطا اضافيا يزيد من صعوبة المعالجة واهمها التحدي الناتج عن الزيادة في معدلات زيادة السكان وتنامي معدلات البطالة بجانب ضعف التاهيل وتراجع عائدات النفط وضعف الاستثمار وصعوبة التحكم في الانفتاح الاقتصادي والتحرير التجاري اضافة الي التحديات السياسية التي تهدف الي تطوير الحياه السياسية

جدول (2/2/3)

يوضح البطالة وسط الخريجين في الفترة (2008 -2013م)

السنة	المسجلين	المستوعبين	معدل البطالة%
2008	12193	2959	%15.9
2009	18143	5563	%17.3
2010	10115	5006	%17.8
2011	9680	2921	%18.3
2012	14498	6107	%18.8
2013	11852	6273	%20.6

المصدر :وزارة العمل حسب التعداد الخامس2008م

شكل (2/2/3)

يوضح البطالة وسط الخريجين في الفترة (2008 -2013م)

---

[1] لجنة الاختيار للخدمة الوطنية، 2008م

[2] لجنة الاختيار للخدمة المدنية،2009م

[3] ازرق عثمان محمد، دور برامج توظيف الخريجين في معالجة مشكلة البطالة في الوطن العربي دراسة تطبيقية السودان ، جامعة الجزيرة، بحث منشور في مجلة المصرف -العدد الثامن والاربعون، 2008م

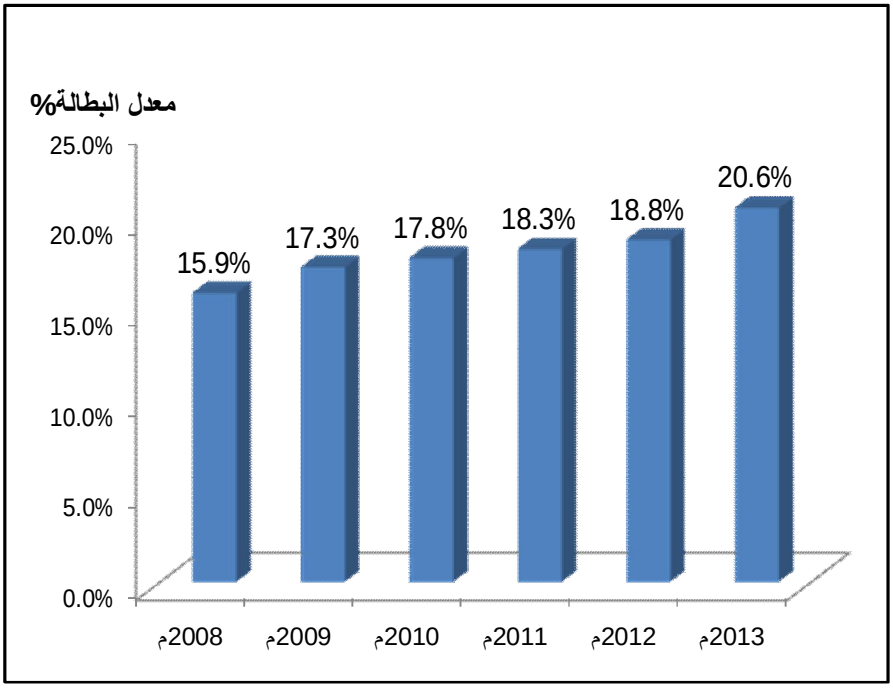

المصدر: الجدول رقم (2/2/3)

من الجدول السابق نجد ان معدل البطالة في زيادة مستمرة من عام2008م التي كانت 15.9% الي ان تصل 20.6%في عام 2013م

لمعالجة مشكلة البطالة في السودان وبطالة الخريجين لابد من القيام بعملية اصلاح شاملة تطال جميع مستويات البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ،ويبدو ان الجهات المسئولة مازالت تتخبط في في سياساتها تجاه الخريجين ،وتعزف على اوتار الكسب السياسي تارة وتنظر الي تاثير هذه المشاريع على اقتصادها تارة اخري ،ولكن هل وضعت امام عينيها ان هنالك الافا من الشباب يمتلكون طاقات هائلة يضيعونها في اشياء لا تغني من جوع ،ومن الممكن استثمارها لصالح البلد بدلا من حالة اليأس التي يعيشونها ([1])

اكد تقرير صادر من منظمة العمل الدولية في19يناير 2015بان السودان من اسوأ دول العالم من حيث معدلات البطالة واصدرت المنظمة تقريرها السنوي تحت عنوان (اتجاهات الاستخدام العالمية والتوقعات الاجتماعية 2015م) وبحسب التقرير ان السودان يقع تحت اسوأ مرتبة في العالم حيث تتراوح نسبة العطالة مابين 12%الي31%

[1] مكتبة تربيتنا ،علاج التربية الاسلامية لمشكلة البطالة -http://www.propheteducation.com/forum/prop-images/style-img/banner-04-gif تاريخ الدخول 2015/3/6مالساعة12.10ص

وكانت منظمة العمل الدولية تقدر نسبة البطالة في السودان ب15.33%ولكن بعثة التقييم المستقل عن شمال افريقيا 2010-2013وجدت ان نسبة البطالة في السودان تصل الي 20.7%وتصل بين الشباب الي 32.8%.

المبحث الثالث

اثر بطالة الخريجين على الناتج المحلي الإجمالي، متوسط دخل الفرد، الفقر، والميزان التجاري

1/3/3 الناتج المحلي الإجمالي:

شهدت البلاد استقرار في النمو الاقتصادي خلال الفترة من 2006 _2009م بالرغم من الآثار السالبة للازمة المالية العالمية على مجمل الإيرادات العامة للدولة والقطاعات الإنتاجية وعائدات الصادرات وتدفقات الاستثمارات الأجنبية وتناقص الاحتياطات الأجنبية وما تبع ذلك من ضغوط على أسعار صرف العملات الأجنبية وارتفاع معدلات التضخم عما هو مستهدف بالموازنة العامة.

وفي هذه الفترة من 2006 - 2009م تحققت معدلات نمو موجبة حقيقية وبلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة من 2009/2008م بحوالي 7.9% وذلك لزيادة مساهمة البترول في الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع أسعارها عالميا وكذلك تنامي الاستثمارات الخارجية المباشرة بجانب نمو مساهمة القطاعات الفرعية مثل البناء والتشييد وخاصة صناعة الاسمنت والكهرباء إذ بلغت مساهمة القطاع الصناعي 31.1% و 31.2% في الأعوام 2008 - 2009م على التوالي وبلغت مساهمات القطاع الزراعي 36.3% في الأعوام 2008 - 2009م وزادة مساهمات القطاع الخدمي إلى 32.3% في العام 2009م

يلاحظ ثبات نسبة مساهمة القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في الناتج المحلي الإجمالي بـ 30.6% في عام 2013م بينما بلغ متوسط مساهمته 32.7%خلال الفترة من 2007 إلى 2011 وبلغت مساهمته 30.6% خلال عامي 2012م - 2013م [1].

ارتفعت مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي 2.2% في عام 2012م إلى 2.9% في عام 2013م بينما يلاحظ ثبات مساهمة التعدين والمحاجر في 0.6% في عام 2013 م ومساهمة الصناعات التحويلية ب15.0% في عام 2013موانخفضت مساهمة الكهرباء والمياه من 2.7% في عام 2012 مالى2.6% في عام 2013 م بينما بلغ متوسط مساهمة القطاع الصناعي 23.5% خلال الفترة 2007الى2011م و20.8% خلال عامي 2012م و 2013م[2].

---

[1] بنك السودان، التقرير السنوي، 2009م

[2] بنك السودان، التقرير السنوي، 2010م

جدول (1/3/3)

يوضح مساهمة القطاعات المحلية في الناتج المحلي الاجمالي (2008-2013م)

القطاع	2008م	2009م	2010م	2011م	2012م	2013م
القطـــــــاع الزراعي%	30.6	30.8	31.2	28.9	30.4	30.6
القطـــــــاع الصناعي%	21.5	21.5	21.1	23.1	21.2	20.8
القطـــــــاع الخدمي%	47.9	47.7	47.7	48	48.4	47.8

المصدر :وزارة المالية العرض الاقتصادي2013م

شكل (1/3/3)

يوضح مساهمة القطاعات المحلية في الناتج المحلي الإجمالي (2008-2013م)

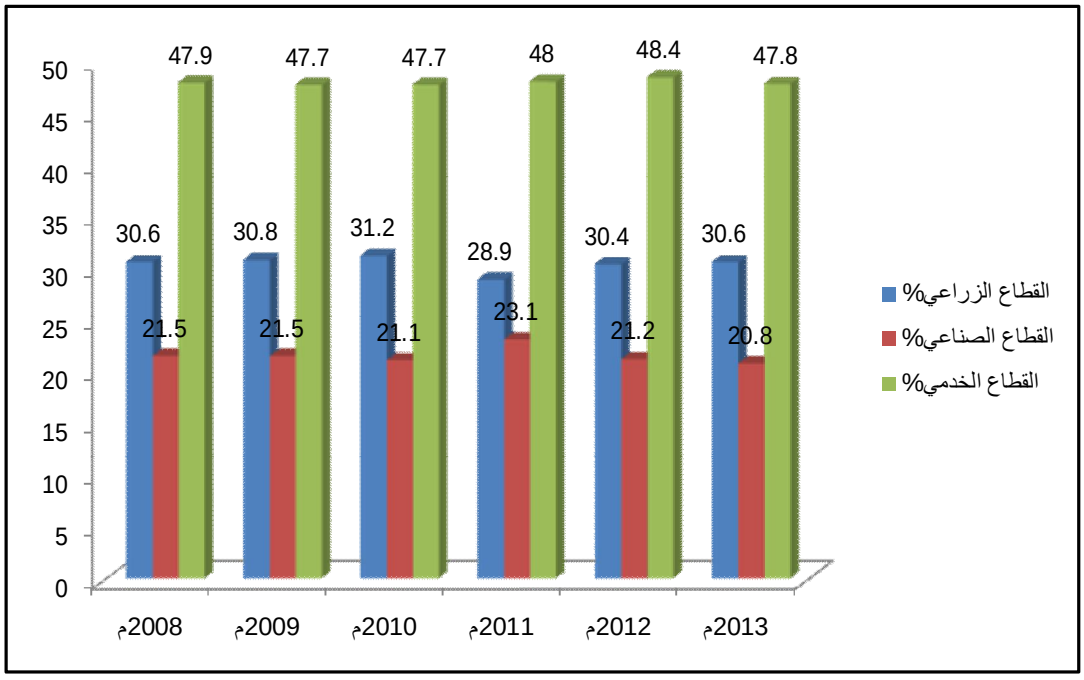

المصدر: الجدول رقم (1/3/3)

جدول (2/3/3)

يوضح الناتج المحلي الاجمالي للسنوات(2008-2013م)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة سنة الاساس1981	معدل النمو%
2008م	124609.2	280	6.40
2009م	139386.5	24868.6	5.94
2010م	160646.5	26482.7	5.20
2011م	186556.3	26729.2	2.48
2012م	243412.9	27092.7	1.36
2013م	294630.2	28068.9891	3.60

المصدر :وزارة المالية الاتحادية ،العرض الاقتصادي،2013م

شكل (2/3/3)

يوضح معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للسنوات(2008-2013م)

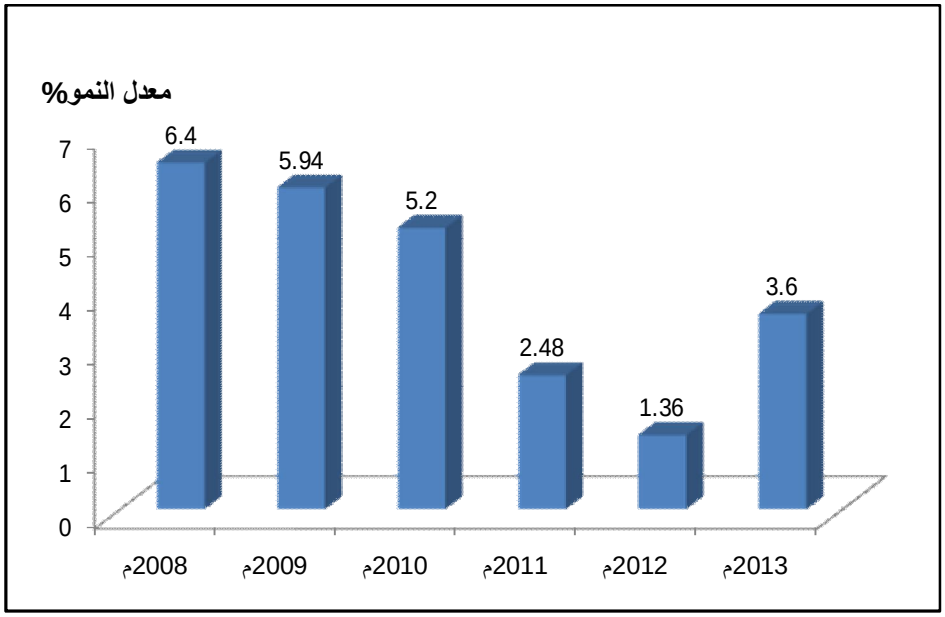

المصدر: الجدول رقم (2/3/3)

نجد من الجدول السابق ان معدل الناتج المحلي الاجمالي في 2008م كانت604% انخفضت في العام 2009م الي 5.94% وظل في انخفاض متواصل بسبب الازمة المالية حتي العم 2013م على التوالي ب 5.20% في 2010مو2.48%للعام 2011م و1.36%للعام 2012م ومن الملاحظ ارتفاعه في العام 2013م الي 3.60%بعد الانخفاض المفاجي بداء يعود لعافيته ومساهمته في الاقتصاد

2/3/3 اثر بطالة الخريجين على متوسط دخل الفرد

بلغ متوسط دخل الفرد السنوي من الناتج المحلي الاجمالي في 2011م 4.4 الف جنيه مقارنة ب 3.8 الف جنيه في عام 2010 [1]

جدول (3/3/3)

يوضح متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (2008-2013م)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	الناتج القومي الاجمالي	السكان بالالف	متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو
2008	12409.2	118308.5	39154.5	3182.5	6.40
2009	139386.5	132400.1	40192.8	3467.9	5.94
2010	160646.5	155027.5	41258.7	3893.6	5.20
2011	186556.3	189206.8	42246.8	4415.9	2.48
2012	43412.9	232800.3	35055.7	6943.6	1.36
2013	294630.2	270763.5	36163.778	8147.1	3.60

المصدر :وزارة المالية العرض الاقتصادي2013م

شكل (3/3/3)

يوضح معدل نمو دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (2008م-2013م)

[1] الجهاز الملركزي للاحصاء1.36

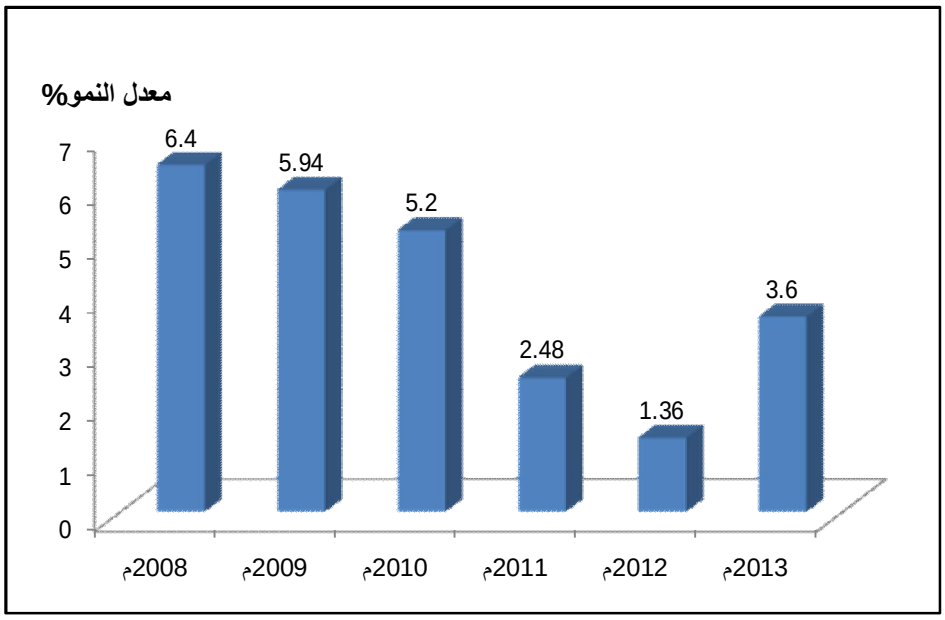

المصدر: الجدول رقم (3/3/3).

ان اهمية التحليل تتركز على معدل النمو فقط ، لان معدل النمو هو خلاصة الارقام الموجودة بين الناتج المحلي الاجمالي والقومي الاجمالي والسكان ومتوسط نمو دخل الفرد،وبالتالي يمكن ان نقول ان معدل النموء في العام 2008م كان 6.40%وكذا الحال ينخفض كما انخفض الناتج المحلي الاجمالي فكلما انخفض الناتج المحلي الاجمالي انخفض دخل الفرد نسبة للعلاقة الطردية بينهم ،فمن الملاحظ انخفض الناتج المحلي انخفض الدخل القومي انخفض دخل الفرد انخفض معدل النمو في الاعوام من 2009م الي 2013م بعد انهيارالناتج المحلي والدخل القومي باسباب اقتصادية كبيرة جدا منها الازمة المالية وارتفاع التضخم ،الركود الاقتصادي ،متوسط دخل الفرد اصبح متزبذب من العام 2009م الي العام 2012م واصبح يتحسن في العام 2013م

3/3/3 اثر بطالة الخريجين على الفقر

من التقديرات المعهودة في كتابات القياس الاقتصادي ،المبقية على توزيع الدخل ثابتا ان معدلات الفقر تتراجع بمقدار 2%لكل زيادة 1%في متوسط الدخل الفردي لتكون المرونة 2وعليه فان تخفيض اعداد الفقراء بمقدار النصف يتطلب زيادة مقدارها 41%من الدخل الفردي [1] اذا كان للسودان تحقيق هذه الزيادة خلال الفترة مابين 2003_2015 فسوف يحتاج الي معدل نمو سنوي مقداره 3.2%سنويا وبافتراض وضع الشروط

[1] الامم المتحدة ،برنامج الامم المتحدة الانمائي undp،تقرير التنمية البشرية للعام2003م،نيويورك ص27

المسبقة للنمو وسياساته في نصابها [1]

وبتطبيق هذه النسب يمكن التوصل للارقام التي يوضحها الجدول ادناه

جدول (4/3/3)

يوضح وصول دخل الفرد في السودان لدولارين في اليوم (2008م-2013م)

السنة	الناتج القومي الاجمالي(م دولار.	عـــدد الســـكان (مليـــون نسمة)	متوســـط دخ الفـــرد(دولار في السنة)
2008	25615	38255	669.6
2009	27129	39261	691
2010	28733	40293	713.1
2011	30432	21353	735.9
2012	32229	42440	759.4
2013	34135	34556	783.7

المصدر:د عادل عبد العزيز الفكي ،التنمية الاقتصادية في السودان ،اشكالية التمويل مركز دراسات المستقبل ،الخرطوم 2004م ص5

شكل (4/3/3)

يوضح متوسط دخل الفرد في السودان (2008م-2013م)

[1] عادل عبد العزيز الفكي،التنمية الاقتصادية في السودان ،اشكالية التمويل ،مركز دراسات المستقبل ،الخرطوم 2004 ص7

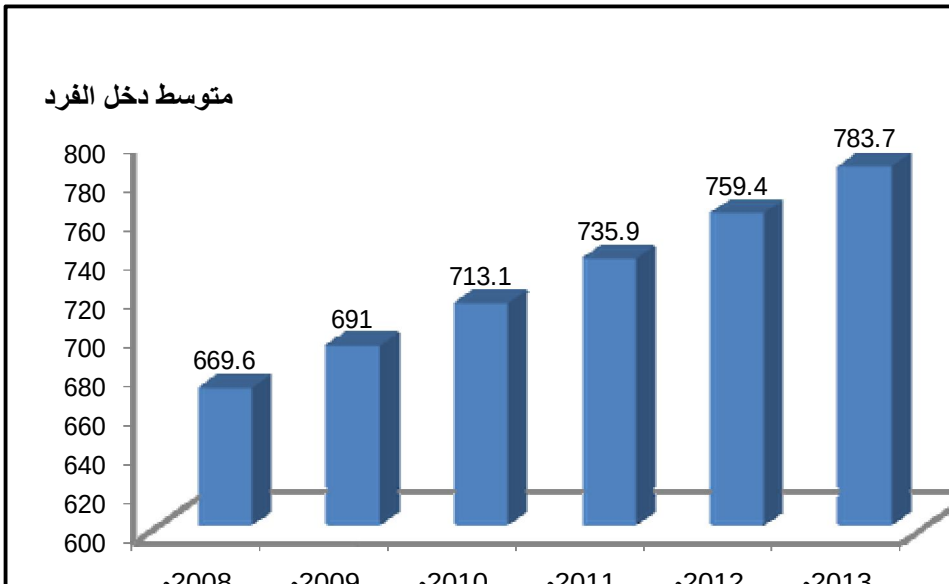

المصدر: الجدول رقم (4/3/3).

بتحليل الجدول اعلاه فالسودان سيتخطي عقبة الفقر بوصول دخل الفرداليومي لمعدل دولارين في اليوم في عام 2011م وذلك بافتراض عدم وجود تغير جوهري في الافتراضات التي بني على ها الجدول كما ان تحقيق معدلات النمو في الناتج القومي الاجمالي وبالتالي متوسط دخل الفرد كما تم توضيحه في الجدول السابق يتطلب قدرا من الادخار المحلي ونسبة كبيرة من التمويل الخارجي لتحقيق هذه المعدلات

وقالت الامم المتحدة ان قيمة ماتحتاجه المنظمات الاغاثية بالسودان تبلغ 982مليون دولار وتوجه بصفة عاجلة الي 6.9%ملايين نسمة أي خمس اجمالي السكان ،ويري خبراء اقتصاديون ان خريطة الفقر في السودان مرتبطة بالامية والسكان وخصائصهم وليس الموارد الاقتصادية

كشف اخر مسح للفقر في عام 2009م قبل انفصال الجنوب ان 46%من سكان الشمال تحت خط الفقر 57.6% من سكان الريف .وكانت وزارة الرعاية الاجتماعية اوردت ان هنالك مليوني عائلة فقيرة في السودان بينما 300الف عائلة معدمة لاتجد قوت يومها وتزامن المسح مع الازمة الاقتصادية العالمية حيث توقع محللون اقتصاديون تزايد معدلات الفقر بشكل لافت في السودان

اعلنت الامم المتحدة ان 50%من السودانيين يعيشون تحت خط الفقر وهو مايعادل 15مليون سوداني وان 70%من السودانيون يعانون من صعوبات في الحصول على حاجياتهم الاساسية مثل(الماء،الغذاء،التعليم،العلاج)

ونري ان دائرة الفقر اتسعت بشكل كبير بالآونة الاخيرة بسبب تدهور الاقتصاد وارتفاع الاسعار مع انخفاض القدرة الشرائية للجنيه السوداني،وقد بلغ عدد المحتاجين للحاجات الملحة بالسودان سبعة ملايين شخص .

4/3/3 اثر بطالة الخريجين على ميزان المدفوعات والميزان التجاري

ميزان المدفوعات:-

ميزان المدفوعات هو بيان إحصائي يوجز بأسلوب منهجي ينظم ما يجري من معاملات بيت بين جهات في القطر المعني وجهات غير معينة خلال فترة زمنية محدودة وعادة ما تكون سنة وحده ويتم إحصائها طبقا لمنهجية الطبعة الخامسة لميزان المدفوعات يصادر الصندوق الدولي النقدي في سبتمبر 1993م.

ويتكون ميزان المدفوعات من الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي وبند الأخطاء والمحذوفات .

أ/الحساب الجاري:

يشتمل هذا الحساب على جميع المبادلات من السلع والخدمات ويتكون من عنصرين هما:

- الميزان التجاري (العمليات المنظورة)ويتعلق بصادرات السلع وارداتها خلال فترة محددة وهو الفرق بين قيمة الصادرات السلعية وقيمة الواردات السلعية
- ميزان المدفوعات والدخل والتحويلات (العمليات غير المنظورة) تسجل فيه جميع المعاملات المتعلقة بالخدمات، والدخل، والتحويلات، مثل النقل و ارباح الشركات، وتحويلات العاملين بالخارج والمنح والهدايا وغيرها

ب/الحساب الرأسمالي والمالي :-

ويشتمل على حساب رأس المال والحساب المالي وفيهما تعبر الاستحقاقات لغير المقيمين أصولا الالتزامات على هم عبارة عن خصوم، وعادة ما يكون طرفا المعاملة في الأصول والخصوم مقيما وغير مقيم ويضم حسابين فرعيين هما :-

- الحساب الرأسمالي: تسجل فيه التحركات الرأسمالية والتحويلات التي تؤدي الى التغير في ملكية الأصول الثابتة، أو قيام الدائن بإسقاط الدين الخارجي المستحق دون مقابل كما يشمل حيازة الأصول غير المالية المنتجة أو التصرف فيها مثل حقوق الملكية الفكرية والعلامة أو الشهرة التجارية وبراءة الاختراع وحقوق النشر وغيرها من الأصول غير الملموسة.
- الحساب المالي: تسجل فيه معاملات الاقتصاد في الأصول والالتزامات المالية الخارجية ويشمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمارات الحافظة وكذلك الاستثمارات الأخرى التي تتضمن صافي التسهيلات التجارية والفروق، والتدفقات في الأصول غير الاحتياطية والخصوم للبنك المركزي والمصارف التجارية والقطاع العام والقطاعات الأخرى

ج/بند الأخطاء والمحذوفات :

الأخطاء والمحذوفات عبارة عن بند يوازن بين صافي الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي من جهة وصافي الميزان الكلي من الجهة الأخرى وينتج هذا البند أما لقصور في مصادر البيانات أو الاختلاف طرق أعدادها ويعبر وجود مبلغ في هذا البند وبالإشارة موجبة عن صافي متحصلات غير مبوبة، فيما يعبر وجود مبلغ في هذا البند وبالإشارة سالبة عن صافي مدفوعات غير مبوبة

أما ميزان المدفوعات لعامي 2011م، 2012 يشير الموقف الكلي لميزان المدفوعات إلى انخفاض العجز من24.1مليون دولار في عام 2012م إلى 17.6مليون دولار في العام 2013م ويعزي ذلك لتحسن العجز في الحساب الجاري .

جدول (5/3/3)

يوضح ميزان المدفوعات في الفترة (2008م – 2013م)

مليون دولار

البيان	2008*	2009م	2010م	2011م	2012م	2013م
ا/الحساب الجاري	2508.26-	4926.6	1715.0	1341.0	6241.8	4481.3
الصادرات (فوب)	11670.50	8257.1	11404.3	9655.7	4066.5	7086.2
بترول	11094.11	7236.8	9695.2	7304.4	955.0	4013.0
ذهب	0.00	403.4	1018.0	1455.0	2158.0	1048.4
أخرى	576.39	616.9	691.1	896.3	953.5	2024.8
الواردات (فوب)	8229.36-	8528.0	8839.4	8127.6	8122.7	8727.9
مشتريات الحكومة	1062.29-	196.8	178.0	80.9	598.3	851.8
مشتريات القطاع الخاص	7167.07-	83312	8661.4	8046.7	7524.4	7876.1
الميزان التجاري	3441.140	270.9	2564.9	1528.1	4.056.2	1641.7
حساب الخدمات والدخل والتحويلات	5949.40-	4655.7	4279.9	2869.1	2185.6	2839.7
متحصلات	492.85	3538.6	3776.6	2922.5	2599.4	3419.8

مدفوعات	6265.30-	8194.2	8056.5	5791.6	4785.0	6259.4
ب/الحساب الرأسمالي	439.52	4747.3	2671.5	749.5	3768.4	4029.4
حساب رأس المال	0.00	235.9	314.4	190.2	320.4	408.2
الحساب المالي	439052	4511.3	2357.1	559.3	3447.9	3621.2
استثمار مباشر(صافي)	1653.12	1726.3	2063.7	2313.7	2312.9	2179.1
استثمار حافظة (صافي)	38.76	19.5	6.1	26.1	0.9	3.7
استثمارات أخرى صافي)	1252.36-	2765.5	287.3	1728.3	1134.1	1445.7
ا/القروض الرسمية	56.17-	498.3	67.3	142.5	17.0	199.6
السحوبات	436.90	764.7	570.8	605.6	187.4	344.7
السدادات	449.28-	266.5	638.1	463.1	404.4	544.2
ب/تسهيلات تجارية(صافي)	1252.36-	131.1	59.8	2603.3	73.0	490.9
ج/صافي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية	0.00	416.9	99.8	243.0	63.1	242.4
ه/صافي الأصول الخارجية للسلطة النقدية	55.64-	91.3	95.3	376.3	492.4	282.3
و/صافي الأصول الحكومة العامة	0.00	1831.5	771.8	835.7	1628.8	1580.4
ز/صافي الأصول الأجنبية الأخرى	0.00	21.0	63.0	30.0	4.8	31.1
العجز أو الفائض في الحساب الجاري أو الحساب الرأسمالي والمالي	439.52	179.3	956.5	591.5	2515.2	452.0
الأخطاء والمحذوفات	2089.87	376.4	983.3	88.6	2449.4	434.4
الأصول الاحتياطية من العملات القابلة للتحويل	21.12-	555.7	26.8	680.1	24.1	17.6

الميزان الكلي	21.12	555.7	26.8	680.1	24.1	17.6

*المصدر بنك السودان المركزي، التقرير السنوي، 2012م

شكل (5/3/3)

يوضح ميزان المدفوعات الكلي في الفترة (2008م – 2013م)

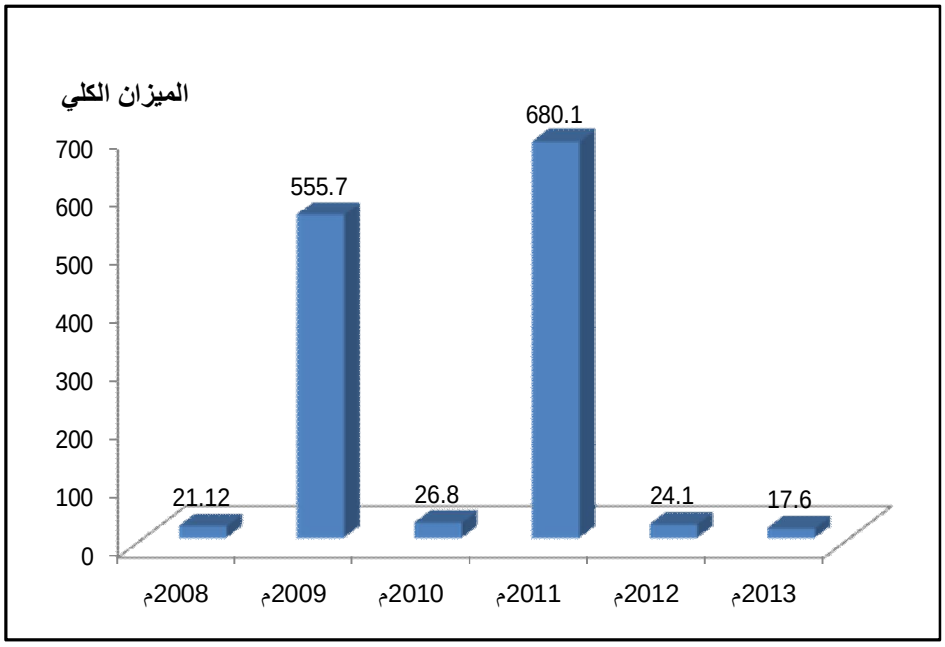

المصدر: الجدول رقم (5/3/3)

جدول (6/3/3)

يوضح الميزان التجاري للاعوام (2008-2013م)

السنة	الميزان التجاري
2008م	3441.140
2009م	270.9-
2010م	2564.883
2011م	1471.0432
2012م	4755.00-
2013م	3441.140

المصدر : وزارة المالية، العرض الاقتصادي، 2013م

شكل (6/3/3)

يوضح الميزان التجاري للاعوام (2008-2013م)

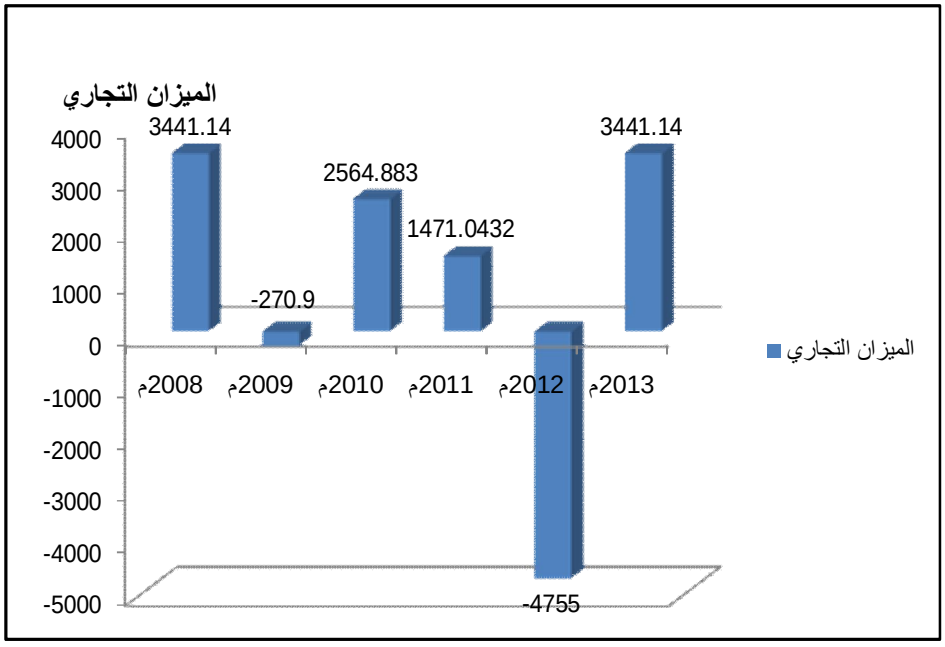

المصدر : الجدول رقم (6/3/3)

من المعروف ان الميزان التجاري يكون من الصادرات ناقصا الواردات وبالتالي يكون سالبا اوموجب حسب فترة التعامل اذا كان الواردات اكبر فهذا يعني عجز والعكس يجب ان تكون الكفة المرجحة هي الصادرات

ولكن من هذا الجدول نجد في 2008م كان ايجابيا ب3441.14 وسلبي في عام2009م ب-270.9وكانت الواردات اكبر من الصادرات وعاد ايجابيا في 2010م و2011م ،وانخفض باكبرنسبة في 2012م ب-4755 ولكن المرحلة المهمة ان العام2013م شهد تحسنا في كل القطاعاتلا وبقية الاعوام السابقة كان فيها انهيار واضح .

مناقشة الفرضيات:

- الفرضية الاولي تنص ان هنالك علاقة طردية بين بطالة الخريجين ومعدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي ، اثبتت الدراسة ذلك بمعني كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي كلما انخفضت نسبة البطالة وبالتالي يودي الي

التخفيض من حدة البطالة للخريجين على المستويين العام والخاص ، بالرغم من الآثار السالبة للازمة المالية العالمية على مجمل الإيرادات العامة للدولة والقطاعات الإنتاجية وعائدات الصادرات وتدفقات الاستثمارات الأجنبية وتناقص الاحتياطات الأجنبية وما تبع ذلك من ضغوط على أسعار صرف العملات الأجنبية وارتفاع معدلات التضخم عما هو مستهدف بالموازنة العامة.

- الفرضية الثانية تنص على ان هنالك علاقة طردية بين بطالة الخريجين ومتوسط دخل الفرد ،أثبتت الدراسة ذلك ، من التقديرات المعهودة في كتابات القياس الاقتصادي ،المبقية على توزيع الدخل ثابتا ان معدلات الفقر تتراجع بمقدار 2%لكل زيادة 1%في متوسط الدخل الفردي لتكون المرونة 2وعليه فان تخفيض اعداد الفقراء بمقدار النصف يتطلب زيادة مقدارها 41%من الدخل الفردي اذا كان للسودان تحقيق هذه الزيادة خلال الفترة مابين 2003_2015 فسوف يحتاج الي معدل نمو سنوي مقداره 3.2%سنويا وبافتراض وضع الشروط المسبقة للنمو وسياساته في نصابها.

_ الفرضية الثالثة تنص على ان هنالك علاقة طردية بين بطالة الخريجين والفقر ،اثبتت الدراسة ذلك بمعني انه كلما زاد الفقر قل مستوي التوظيف وهذا يؤدي لفقد الدولة لقدرتها على استيعاب الخريجين وبالتالي يذهبون الي القطاع الهامشي وتصبح الفجوة مابين المتعلمين والأميين كبيرة جدا ، ان قيمة ما تحتاجه المنظمات الاغاثية بالسودان تبلغ 982مليون دولار وتوجه بصفة عاجلة الي 6.9%ملايين نسمة أي خمس اجمالي السكان ،ويري خبراء اقتصاديون ان خريطة الفقر في السودان مرتبطة بالامية والسكان وخصائصهم وليس الموارد الاقتصادية.

- الفرضية الرابعة تنص على ان هنالك علاقة طردية بين بطالة الخريجين والميزان التجاري،اثبتت الدراسة ذلك ،من المعروف ان الميزان التجاري يكون من الصادرات ناقصا الواردات وبالتالي يكون سالبا اوموجب حسب فترة التعامل اذا كان الواردات اكبر فهذا يعني عجز والعكس يجب ان تكون الكفة المرجحة هي الصادرات ولكن من هذا الجدول نجد في 2008م كان ايجابيا ب3441.14 وسلبي في عام2009م ب-270.9وكانت الواردات اكبر من الصادرات وعاد ايجابيا في 2010م و2011م ،وانخفض باكبر نسبة في 2012م ب-4755 ولكن المرحلة المهمة ان العام2013م شهد تحسنا في كل القطاعات وبقية الاعوام السابقة كان فيها انهيار واضح.

الفصل الرابع
الخاتمة

الخاتمة

1/4 النتائج

- يكون الأثر على النمو الاقتصادي إيجابي عندما يكون الناتج المحلي إيجابي والعكس، ويكون الأثر إيجابياً على متوسط دخل الفرد عند زيادة الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي في تحسين الأوضاع المعيشية أو بمعني آخر تحسين مستوى دخل الفرد ولذا يرجع ارتفاع قيم الناتج المحلي الإجمالي وإيجابية الميزان التجاري وبالتالي كل هذه الآثار مجتمعة في التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي والتي تؤدي إلى تحسين الميزان التجاري والناتج المحلي الإجمالي في الإسهامات الاقتصادية.
- بطالة الخريجين لها اثر سلبي على ارتفاع مستوي المعيشة في ظل ثبات الانتاجية المحلية في مساهمة القطاع الزراعي من الناتج المحلي الاجمالي 30.6%في العام 2008م ايضا30.6 % في 2013م.
- بطالة الخريجين لها اثر سلبي على القطاع الصناعي في حالة عدم التوظيف والتشغيل الكامل والاثر يكون ايجابي عندما يتم توظيف العمالة في القطاع الصناعي بصورة جيدة وفق الخطط لهذا القطاع انخفضت مساهمة القطاع الصناعي من 21.5%في عام 2008م الي 20.8%في عام 2013م.
- بطالة الخريجين لها اثر سلبي على القماع الخدمي في ظل ثبات مساهمة القطاع الخدمي في الناتج المحلي الاجمالي حيث كانت مساهمة القطاع الخدمي في 2008م 47.9%وفي عام 2013م 47.8%اي منخفضة بنسبة 0.1%.
- بطالة الخريجين تزيد من حدة الفقر لانه كلما كان خط الفقر كبير كلما انخفض المستوي التوظيفي نسبة لعدم تمكينهم من ايجاد فرص عمل، نجد ان معدل البطالة في 2008م 15.9% وزاد في عام 2013م الي 20.6%.
- نتج عن الدراسة ان هنالك طلب للعمالة في القطاع الزراعي يجب ان يتم توظيف الخريجين لهذا القطاع لسد الفجوة والاسهام في القطاع الزراعي وزيادة الناتج المحلي الاجمالي لارتفاع مستوي معيشة الأسرة.

2/4 التوصيات

- وضع خطط وبرامج هادفة للاستفادة من الخريجين في القطاعات كافة خاصة القطاع الزراعي الذي لايحترف بعمالة معينة للاستفادة من قدراتهم العالية وفق الاطار الفني والتوظيف للقطاع الصناعي .
- علي القطاعات الخاصة استيعاب هؤلاء الخريجين في القطاعات الصناعية لزيادة الكفاءة بصورة علمية ورفع مستوي معيشتهم وتقليل حدة البطالة.
- زيادة مستوي التوظيف للاسهام في انعاش الاقتصاد السوداني عن طريق اقامة مشاريع كافية لزيادة الناتج المحلي الاجمالي ودخل الفرد.
- علي الدولة ان تقوم بتوظيف الخريجين للاستفادة من قدراتهم العالية والاسهام في سد فجوة العمالة التي تحتاجها الدولة في القطاعات المختلفة وفقا للاسس العلمية .
- علي الدولة ان تعمل على ابدال العمالة الاجنبية بعمالة محلية وفق خطط علمية محدودة الاهداف والزمن.
- ضرورة اعادة تصميم المناهج للتخصصات في الجامعات السودانية لتتناغم وتتناسق مع سوق العمل السوداني والعربي

توصيات ببحوث مستقبلية:

- بطالة الخريجين وانعكاساتها على سوق العمل في السودان وخارج السودان
- اثر خريجي الجامعات السودانية في تنمية المجتمع والاقتصاد للدولة
- الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لبطالة الخريجين في السودان

المصادر والمراجع

القرآن الكريم:

أولاً: الكتب:

1. جيمس جوراتيني وريجارد استروب ، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999م.
2. خالد واصف الوزني واحمد حسين الرفاعي، مبادي الاقتصاد الكلي، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان، 2001م.
3. ربيع نصر ،رؤية النمو الاقتصادي المستدام فئ سوريا ،جمعية العلوم الاقتصادية السورية.
4. مايكل ايدجمان، الاقتصاد الكلي بين النظرية والسياسة، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988م.

ثانيا: البحوث والرسائل الجامعية:

1. إشراقة عبد الله محمد على ،**مشكلة البطالة في السودان وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في الفترة من 1970الي2004**، رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد جامعة النيلين، 2005م.
2. إشراقة عبد الله محمد على ، مشكلة البطالة في السودان وأثارها الاقتصادية والاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين 2005م.
3. سامية على رحمة، **سياسة التعليم العالي وبطالة الخريجين**، رسالة ماجستير غير منشورة في التخطيط التنموي جامعة الخرطوم 2004م
4. عرفة عبد الله الشيخ الطيب، **بطالة خريجي الجامعات والمعاهد العليا في السودان**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، 2004م.
5. محمد احمد عمر بابكر ، **معالجة فائض العمالة في السودان**، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد جامعة امدرمان الاسلامية 2000م
6. نضال حماد على ، **اثر العمالة المحلية والأجنبية على سوق العمل في السودان 2000الي2007م**، رسالة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة، جامعة النيلين 2008م.
7. النور حسب الرسول صلاح، **بطالة الخريجين وانعكاساتها على التنمية البشرية في السودان** "دراسة حالة لبعض من خريجي الجامعات السودانية بولاية الخرطوم" رسالة الماجستير في تنمية المجتمع غير منشورة، جامعة النيلين 2008م

ثالثاً: المجلات والدوريات:

1. الأخضر عزيز،فعالية سياسة التشغيل من خلال الصندوق الوطني للتامين على البطالة،مجلة علوم إنسانية، السنة الثالثة، العدد26، 2006م
2. ازرق عثمان محمد، دور برامج توظيف الخريجين في معالجة مشكلة البطالة في الوطن العربي دراسة تطبيقية السودان ، جامعة الجزيرة، بحث منشور في مجلة المصرف -العدد الثامن والاربعون، 2008م
3. توفيق عباس عبد عون المسعودي ،دراسة في معدلات النمو للازمة لصالح الفقراء (العراق-دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية ،العدد26،المجلد السابع ،نيسان 2010م.
4. زكي رمزي ،الاقتصاد السياسي للبطالة ،مجلة عالم المعرفة، العدد226، الكويت، اكتوبر 1997م.
5. عادل عبد العزيز الفكي،التنمية الاقتصادية في السودان ، إشكالية التمويل ،مركز دراسات المستقبل ،الخرطوم 2004م.

رابعاً: التقارير والمنشورات:

1. الإدارة العامة للقبول وتقويم وتوثيق الشهادات ،2009م
2. الأمم المتحدة ،برنامج الامم المتحدة الانمائي undp، تقرير التنمية البشرية للعام2003م، نيويورك
3. بنك السودان، التقرير السنوي، 2009م.
4. بنك السودان، التقرير السنوي، 2010م.
5. تقرير وزارة العمل 2011م.
6. الجهاز الملركزي للاحصاء1.36
7. لجنة الاختيار للخدمة المدنية،2009م.
8. لجنة الاختيار للخدمة الوطنية، 2008م.
9. وزارة العمل تقرير2011م.

خامساً: مواقع الانترنت:

1. www.kantakji.com/figh/file/economics/7834.doc1
2. www.kantakji.com/figh/file/economics/7836.com
3. www.djelfa.info/vb/showthread.php?p=4144379
4. مكتبة تربيتنا ،علاج التربية الاسلامية لمشكلة البطالة،

http://www.propheteducation.com/forum/prop-images/style-img/banner-04-gif